جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران بعد 2015

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية – تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالب:

الصادق دويم

المشرف :

د. الصادق جراية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د. عبد الحميد فرج	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
د. الصادق جراية	مشرفا	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
د. علي شتيوي	مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

السنة الجامعية 1440–1441هـ/2019–2020م

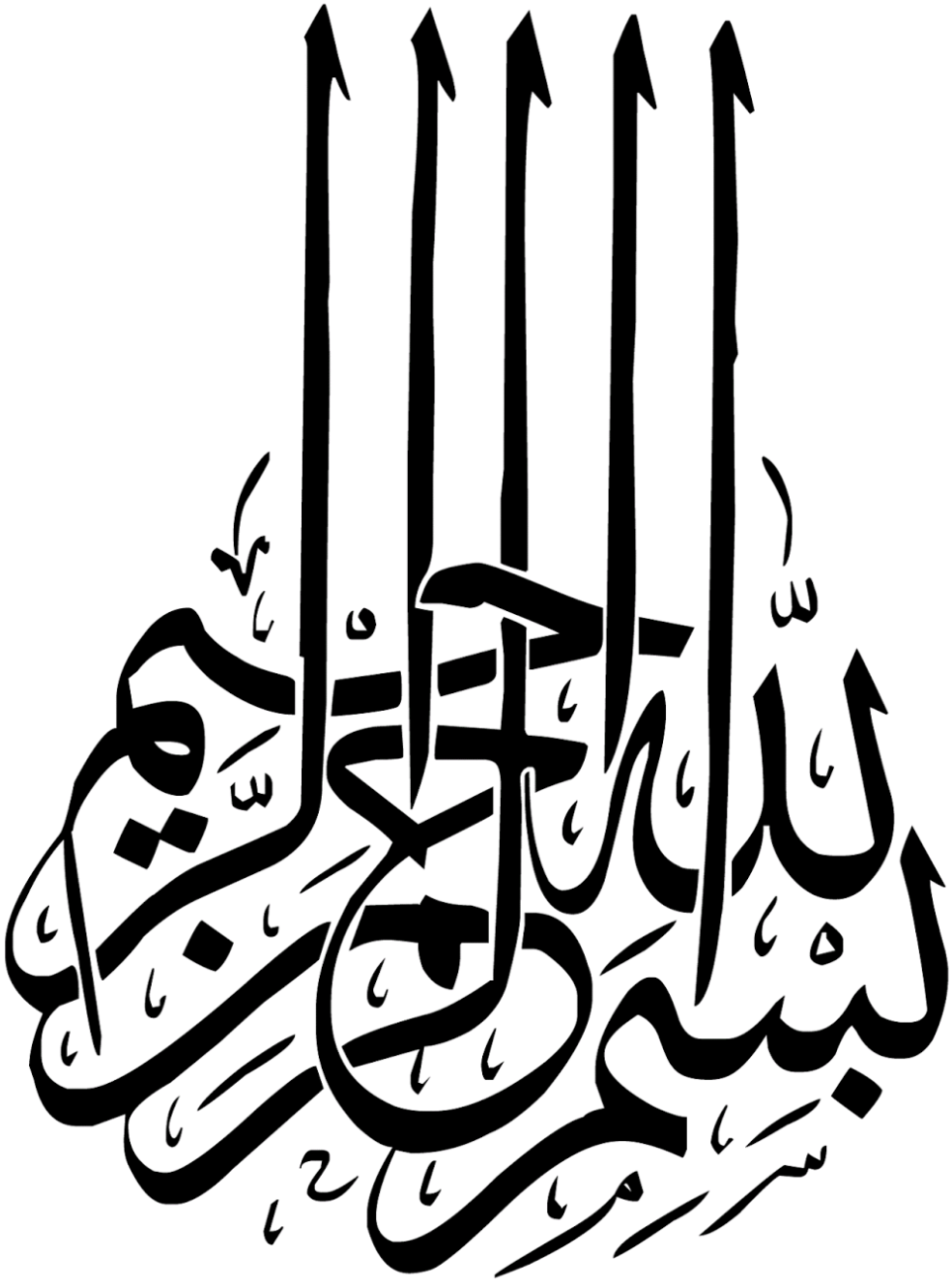
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد اللّه على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى اللّه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر اللّه سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر لكل من دعمني لمواصلة مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الدكتور "الصادق جراية " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية؛ كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الاهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

بوعروة TV

إلى الذي وهبني يوما ما كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي كان يسهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي اسكنه الله الفردوس الاعلى رحمك الله وتغمدك برحمته الواسعة

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء ، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد ، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور :الصادق جرايا الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية؛

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

المقدمة

مقدمة

تحظى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بأهمية كبيرة لدى العديد من المعنيين بالشؤون الدولية، وهذا ليس بالسبب الثقل السياسي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية فحسب، بل أيضا تعاملها مع الأحداث السياسية في المنطقة الخليجية بشكل مباشر أو غير مباشر، ودورها الفعال في معظم القضايا التي تهم المنطقة وبناء على مقدراتها المادية والمعنوية وهذا انطلاقا من أهم مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومعرفة المحددات والأهداف التي تصبوا إليها من خلال رؤى صانع القرار السعودي، رغم التحولات التي شهدتها المملكة العربية السعودية التي تقتضي هيكلة السياسية الخارجية السعودية والتي كانت بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الى سدة الحكم ظهر التوجه الجديد للسياسة الخارجية السعودية وخاصة تجاه ايران حيث سعت المملكة للعب دور مهم في السياسة الإقليمية، وهذا كبحا للتدخلات الايرانية في الوطن العربي ومحاولاتها الرامية غلق الطريق أمام الاستثمار الايراني في أزمات الدول العربية ودعم الاقليات الدينية والعرقية فيه وكما سلكت الرياض طريقا جديدا في سياستها الخارجية بعد2015 والمتمثل في سياسية التحالفات التي تبنتها السعودية والدول الحليفة لها .

وإذا كانت السياسة الخارجية السعودية تلعب دورا مهما في المجال الدبلوماسي، فهي تلعب ايضا دورا موازيا في المجال الاقتصادي بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

فهذه الدراسة ركزت على مخرجات لسياسية الخارجية السعودية وعلى الادوار التي جسدتها المملكة العربية السعودية على الواقع مواجهة لإيران

1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- التعرف على العوامل الرئيسية لتوجهات الساسة الخارجية السعودية إتجاه إيران
- التعرف على خلفيات الخلاف السعودي الايراني وأثره على العلاقات بينهما

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية في الاطلاع ومعرفة مخرجات السياسة الخارجية السعودية تجاه ايران وتأثير محدداتها في هذه الاخيرة وايضا الدور المنوط بها خاصة بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز الى الحكم والتغييرات التي حدثت في عدة والمناصب غير المتوقعة ف مبررات اختيار الموضوع

تبرز مجموعة من المعايير والمبررات التي توقفنا اختيار الموضوع.

أ-المعايير الذاتية: بحكم الانتماء إلى العالم الاسلامي وخاصة المناطق التي تحتوي على أعظم الاماكن المقدسة وباعتبار المملكة العربية السعودية الراعية لمحرمين الشريفين.

أما من الناحية السياسية في اختصاصي في العلوم السياسية استوقفتني هذه الدراسة للتوصل إلى معارف واستنتاجات عن تعامل الدول مع بعضها البعض وذلك من سياسية المملكة العربية السعودية ومدى تأثيره على ايران

ب-المعايير الموضوعية: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية طالما كانت مركز التأثير في منطقة الخليج العربي والعالم العربي وخاصة إيران وذلك من الدراسة تكون نظرة الاستمرارية أم الانقطاع في هذه السياسة .

التدخلات الايرانية المستمرة في العالم العربي وتصدي المملكة العربية السعودية لها ي سياستها الخارجية

3- الحدود المكانية والزمانية:

- **الإطار الزماني:** التركيز على فترة تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مدة الحكم في السعودية وأهم التغيرات التي حدثت في مخرجات السياسة الخارجية السعودية اتجاه ايران
- **الإطار المكاني:** الدراسة تتناول كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية .

4- الاشكالية:

تبحث اشكالية الموضوعة عن معرفة مخرجات الساسة الخارجية السعودية تجاه ايران ومن هنا طرحنا الاشكالية التالية؟.

ماهي توجهات السياسية الخارجية السعودية إتجاه إيران وأثرها على العلاقات بين البلدين؟.

التساؤلات الفرعية :

1- ماهي مبادئ ومحددات السياسية الخارجية ؟
2- ماهي السياسة السعودية الجديدة المتعبة تجاه ايران ؟

5- فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية الرئيسية :

إن توظيف المملكة العربية السعودية لمخرجات سياستها الخارجية بشكل استراتيجي يؤدي الى اضعاف الدور الايراني

ب. الفرضيات الفرعية:

- من مبادئ السياسية الخارجية السعودية الحفاظ على الامن القومي السعودي والعربي
- أن ضعف بعض الدول العربية سببه تزايد قوة التنظيمات المعدومة ايرانيا وهشاشة انظمة الحكم

6- الإطار المنهجي:

تستند هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي توفر لنا خطوات للوصول إلى حقائق علمية، ومن المناهج المستعملة في الدراسة:

1- المنهج التاريخي: نستخدم المنهج التاريخي في دراستنا وذلك لتتبع موضوع الدراسة تاريخيا وتشكل السياسة الخارجية السعودية ومسار العلاقات السعودية الإيرانية.

2- المنهج الوصفي: نستخدم المنهج الوصفي، وذلك لتحقيق أهداف البحث المتصلة بوصف الظاهرة (السياسية الخارجية السعودية اتجاه ايران) وذلك من جميع جوانبها ومحاولة اكتشاف العوامل المختلفة ذات الصلة بها.

3- منهج دراسة الحالة: يساعدنا هذا المنهج من خلال استخدامه الى دراسة حال ايران، ولتفسير موضوعنا من خلال ربطه بالتغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية السعودية اتجاه اليمن

7- الإطار النظري:

تستند دراستنا على مجموعة من النظريات التي تفسر السياسة الخارجية السعودية خاصة في تدخلها في اليمن.

أ. النظرية البنائية:

نصل من خلال النظرية البنائية تأثير الأفكار (الفكر، الإرادة والدين) على السياسة الخارجية السعودية ومخرجاتها

ب. المنظور الجيوبولوتيكي:

يستند هذا المنظور على إظهار الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما، وهذا المنظور يساعدنا في دراستنا من خلال إظهار الأهمية الاستراتيجية لإيران

ج. اقتراب صانع القرار:

يساعدنا هذا المنهج على معرفة مدركات صانع القرار ومعتقداته للبيئة الداخلية والخارجية، وتم تطبيق هذا المنهج على دراستنا لمعرفة مدركات صانع القرار السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز والتغيرات التي جاء بها والتعيينات الجديدة،

8- الدراسات السابقة:

- ✓ مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، القضية الفلسطينية أنموذجا، رسالة ماجستير وتناول فيها المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية

- ✓ أيمن عبد الله النيرب "العلاقات الإيرانية–السعودية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي (2005–2015) رسالة ماجستير تطرق من خلالها الى المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السعودية
- ✓ بورحلة عبد الرحمان وتونسي فطانة، الثابت المتغير في السياسة الخارجية السعودية "دراسة حالة اليمن 2011–2015" مذكرة ماستر، تناولا من خلالها مبادئ وهداف السياسة الخارجية السعودية

9- تقسيم الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة فصلين

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل إلى مبادئ الساسة الخارجية السعودية التي يتم ترتيبها حسب مستويات، تتمثل في المستوى الخليجي، المستوى العربي، المستوى الإسلامية والمستوى الدولي وهنا ثوابت المبادئ التي سُطرت منذ نشأة الدولة السعودية، كما تناولت الدراسة دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية السعودية الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى محددات السياسة الخارجية الداخلية منها والخارجية، كما تم التطرق للأهداف القريبة والأهداف البعيدة المرجوة التي تسعى الهيئات السعودية الرسمية من الوصول لها.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل والذي من ضمنه جيوبوليتيكا إيران والعلاقات السعودية الايرانية والى توجهات السياسية الخارجية الايرانية تجاه السعودية وفي المبحث الثاني الموقف السعودي من التدخلات الايرانية في الشأن العربي بداية من العراق مرورا بسوريا وصولا الى العراق وفي المبحث الاخير السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية

الخطة

الفصل الأول: السياسة الخارجية السعودية (مبادئها- محدداتها- أهدافها)

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية السعودية.

المطلب الأول: المستوى الخليجي

المطلب الثاني: المستوى العربي

المطلب الثالث: المستوى الإسلامي

المطلب الرابع: المستوى الدولي

المبحث الثاني: دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية السعودية.

المطلب الأول: الهياكل الرسمية في صنع القرار الخارجي

المطلب الثاني: الهياكل غير الرسمية في صنع القرار الخارجي

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية السعودية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية السعودية.

المطلب الأول: الأهداف القريبة

المطلب الثاني: الأهداف البعيدة

الفصل الثاني: السياسة الخارجية السعودية بعد 2015 تجاه إيران

المبحث الاول: جيوبوليتيك إيران والعلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الاول: جيوبوليتيك إيران

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الثالث: مؤثرات في العلاقات السعودية الإيرانية

المبحث الثاني: المواقف السعودية من التدخلات الإيرانية في الدول العربية

المطلب الاول: تجاه العراق

المطلب الثاني: تجاه سوريا

المطلب الثالث: تجاه اليمن

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الاول: الصدام المباشر

المطلب الثاني: الحرب الباردة

المطلب الثالث: سيناريو التوافق

الفصل الأول

السياسة الخارجية السعودية

مبادئ ومحددات وأهداف

تمهيد الفصل:

تلقى السياسة الخارجية السعودية اهتماما كبيرا من الباحثين والمختصين في الشأن الدولي، ويعود هذا لفاعليتها على كافة الميادين وتفاعلها مع كل القضايا مُبرزة موقفها والتي تنسجم مع مبادئ وأسس التي بُنيت عليها السياسة الخارجية للملكة العربية منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وما كُيفت عليه تلائما مع معطيات الساحة السياسية العالمية وفقا لما يتوافق ومحدداتها الداخلية منها مع الخارجية معها وتعمل من خلال هذا الى تحقيق التي المسطرة والتي يُقرها صانع القرار السعودي مسبقا.

المبحث الاول: مبادئ السياسة الخارجية السعودية

تقوم السياسة الخارجية السعودية على عديد الثوابت والمبادئ والمعطيات السياسية منها والاقتصادية وحتي الامنية ومع الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والدينية، بنى الملك عبد العزيز توجيهاته للعلاقات الدولية للمملكة على اسس الشريعة الاسلامية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الوطنية للدول الاخرى، والعيش بسلام مع الدول المجاورة وتجنب العنف والتمسك بمحادثات السلام لحل النزعات الدولية على اسا القواعد واللوائح والاتفاقيات الدولية والثنائية على اساس ان الدبلوماسية هي العامل الرئيسي في الشؤون الخارجية للمملكة [1]

وتعمل هذه السياسية في عديد المستويات: المستوى الخليجي والعربي والاسلامي والدولي

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية السعودية

1- المستوى الخليجي:

شكل المحيط الخليجي منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الراحل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود محل اهتمام نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الاخير من عوامل وقواسم مشتركة منها العرق الدين اللغة والتركيبة الاجتماعية لدول الخليج بالإضافة التي الموقع الجغرافي الذي سهل من عملية التواصل وتشابه أنظمة الحكم في دول الخليج، حيث مهدت هذه المقومات الطريق لعلاقات الترابط وحسن الجوار والتعاون بين الدول ومكنت سياسة السعودية ودول التي تؤمن بالترابط بينهم وهذا بعد تحرر المنطقة الخليج من وطأ الاستعمار الانجليزي،[2] ظهر مفهوم جديد لأمن الخليج ارتبط في

[1] موقع وزارة الخارجية السعودية : لمحة تاريخية قصيرة المتصفح يوم 2020.02.10
https://www.mofa.gov.sa/sites/mosfaen/aboutMinistry/Pages/ aboutMinistry10.aspx

[2] محمد صادق اسماعيل ،محلس التعاون الخليجي في الميزان ،(مكة طريق العلم ط1 ،2010) ص56

جانبه الاول الامن القومي العربي باعتبار ان دول الخليج جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وجانبه الاخر بالأمن الدولي بسبب عنصر البترول الذي يمثل ثروة صناعية ضخمة لهذه المنطقة التي اصبحت محط أنظار القوى العظمى والكبرى في العالم[1]، وبالإضافة الى القيام الثورة الايرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان والحرب الايرانية العراقية وزيادة الحدة الصراع بين القوتين العظميين، في ظل انقسام العالم العربي وتصدعه، وفي خضم هذه الاحداث والتطورات الهامة أصبح من الضروري قيام مجلس التعاون، لوضع التنسيق والتعاون في اطار تنظيمي محدد، من خلال أجهزة متخصصة، تكرس وحدة الواقع القائمة بين الدول الست التي يتكون منها المجلس[2]

ومنه فإن مبادئ السياسة الخارجية السعودية على مستواها الخليجي في التالي:

- ✓ تدعم السعودية وبقوة حق دول في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي ترها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي وذلك لمواجهة اي تحديات خارجية كانت أم خارجية
- ✓ أن امن السعودية يرتبط بشكل مباشر بأمن دول الخليج أية مساس بهذا الأمن يعتبر تهديدا مباشرا للأمن السعودي
- ✓ سعت السعودية تطوير التعاون فيما بينها وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجلات والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدفاعية...الـــــخ، وذلك من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول[3]

[1] محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص56

[2] محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أطروحة دكتوراه في علوم القانون العام (جامعة الجزائر2 السعيد حمدين، كلية الحقوق 2016) ص

[3] معهد الدراسات الدبلوماسية، السياسة الخارجية السعودية لمئة عام (السعودية، مؤسسة الاصطفاء للطباعة (دبس)1998) ص 59 ص 60

- ✓ تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الامكان وبخاصة تجاه القضايا الاقليمية والدولية المصيرية
- ✓ الحرص الشديد على اهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث على المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية واقامة الصيغة التكاملية الملائمة [1]

2- المستوى العربي:

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع ألية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (الجامعة العربية) والتوقيع على ميثاقها في شهر مارس من العام 1945 وفي هذا الاطار أولت الحكومة السعودية اهتماما خاصا بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الاولى[2]

وتركز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في أسس ومبادئ امهما :

- ✓ حسن الجوار
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- ✓ اقامة علاقات تعاون على المستوى العربي والاسلامي [3]
- ✓ تقوية العلاقات العربية والارتقاء بها الى مستوى المواجهة تدريجيا، ووضع نقاط الالتقاء أساسا للعلاقات وتجنب نقاط الخلاف والاختلاف
- ✓ احترام ارادة الشعوب في تقرير حكمه، واختيار حاكمه .[4]

---

[1] صحيفة الرياض، السبت 4 أبريل 2015، العدد 17085، المتصفح يوم (10-02-2020)
https://www.alriyadh.com/1036166

[2] جريدة المدينة، الخميس 23-09-2010، المتصفح يوم (10-02-2020)
https//www.google.com/amp/s/www.al-madina.com/ampArticle/47753

[3] المرجع نفسه، صحيفة الرياض

[4] نهاد الغادري، السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب، (باريس)ص69، ص75

3-المستوى الاسلامي:

لقد ظل المنهج الاستراتيجي السعودي الذي تتمحور حوله كل سياسات الدولة الداخلية والخارجية انعكاسا واضحا للرؤية الاسلامية على التوجهات والاطروحات السياسية والدبلوماسية من خلال إبراز الاسلام كأهم عامل مؤثر في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية . والتي اصبحت حقيقة واضحة وملموسة لواقع ممارسة القيادة السعودية لاختصاصاتها ونشاطاتها الدولية ، ونظرا لمكانة السعودية إسلامية، قامت بالدعوة الى عقد اول مؤتمر في تاريخ الاسلام الحديث 1926، تأسيس رابطة العالم الاسلامي 1962 م، وبعدها كان إسهامها واضح في تأسيس ورعاية منظمة المؤتمر الاسلامي 1969 م . وتكمن مبادئ السياسة الخارجية السعودية على مستواها الاسلامي في التالي :

- ✓ التعامل مع المعطيات الواقع في محاولة لتحقيقها درجة معقولة من التضامن الاسلامي
- ✓ فتح افق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية نهدف الى دعم قدراتها على مختلف المستويات
- ✓ التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري يحاولان تهديد العالم الاسلامي بأشكال أساليب مختلفة
- ✓ العالم على تطوير منظمة المؤتمر الاسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية مع المشكلات التي يتعرض لها العالم الاسلامي
- ✓ العمل على نشر الشريعة الاسلامية بالطرق المشروعة من خلال بناء المساجد، انشاء المراكز الثقافية والاجتماعية الاسلامية .[1]

[1] معهد الدراسات الدبلوماسية، مرجع سابق، ص66، ص 69، ص70

4-المستوى الدولي:

لقد حرصت السعودية في سياساتها في المجال الدولي على التأكيد في إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها في شبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والاسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على التعامل الدولي، ومنها نخلص الى اهم مبادئ لسياسة الخارجية السعودية على صعيدها الدولي :

- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية
- ✓ رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدى عليه، وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه .
- ✓ العمل من أجل السلام والعدل الدوليين ورفض اية ممارسة تهدد السلام العالمي او تؤدي الى تكريس الظلم والطغيان
- ✓ تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق البترول نظرا للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحبة أكبر احتياطي عالمي[1] (أنظر الملحق رقم1)

[1] معهد الدراسات الدبلوماسية، مرجع سابق، ص70، ص75، ص76

المبحث الثاني: دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجة السعودية

يتناول هذا المبحث الهياكل ودوائر صنع القرار السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية الرسمية وهي كل من الملك وولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى ووزارة الخارجية وفيها الشق الغير رسمي

المطلب الاول: الهياكل الرسمية في صناعة القرار الخارجية

1-الملك ولي العهد:

جاءت المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم ببيان طبيعة نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بأنه حكم ملكي، يكون فيه الملك هو رئيس الدولة وحاكمها الاعلى، ويكون الحكم متوارثا في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الابناء، ولم يشترط النظام في انتقال الملك التقيد بالسن بحيث ينتقل الحكم إلى الاكبر فالأكبر، وإنما اشترط الأصلح للحكم، بحيث ينتقل الحكم إلى الاصلح لتتم مبايعته على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وجاء النظام بتحديده أهم وظائف الملك واختصاصاته، نذكر منها :

- اختيار ولي العهد واعفاؤه (الفقرة {ج} من المادة الخامسة)
- تنفيذ الاحكام القضائية (المادة الخمسون)
- تعيين القضاة وانهاء خدمتهم (المادة الثانية والخمسون)
- رئاسة مجلس الوزراء (المادة السادسة والخمسون)[1]
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء الاعضاء في مجلس الوزراء واعفاؤهم (الفقرة{أ}من المادة السابعة والخمسين)

[1] د.محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004،ط1) ص164 ص166 ص 168

- حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه (الفقرة{ج}من المادة السابعة والخمسين)
- القيادة العليا للقوات العسكرية كافة وتعيين الضباط وإنها خدمتهم (المادة الستون)[1]

أما ولي العهد فيمثل المركز الثاني في عملية صناعة القرار، وعن اختياره فقد طرا تعديل، يوم 21يونيو\حزيران 2017 أصادر الملك سلمان حزمة أومر ملكية قضت بإجراء تعديل على النظام الأساسي للحكم فيما يتعلق بالملك وولي عهد مستقبلا، ويتضمن الأمر الملكي تعديل الفقرة {ب} من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم لتكون كالتالي "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز ..و أبناء الأبناء، ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ". وبموجب هذا التعديل أضيفت جملة تنص على أنه "لا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكا ووليا للعهد من نفس فرع واحد من ذرية الملك المؤسس"، وهو ما يعني أن ملك السعودية القادم إذا لم يكن من ابناء الملك المؤسس عبد العزيز، وكان من أحفاده، فإن ولي العهد يجب أن يكون من فرع آخر من ذرية الملك عبد العزيز، وأن الملك لو كان من أحفاد الذي الملك لا يستطيع تعيين نجله وليا للعهد[2] .

2-مجلس الوزراء:

تشكل أول مجلس للوزراء في المملكة تحت رئاسة الملك عبد العزيز في ذي الحجة عام 1372هـ | 1953م، وعضوية جميع وزراء الدولة المكلفين بإرادة ملكية لإدارة شؤون الوزرات المعهودة إليهم، والنظر في جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ما يرونه موافقا لمصلحة البلاد وعرضه على أنظار جلالة الملك للمصادقة عليه [3].

---

[1] د.محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، مرجع سابق مرجع، ص 168

[2] آلية انتقال الحكم في السعودية، موسوعة الجزيرة، يوم التصفح : 14فيفري 2020
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/6/21

[3] فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، المجالس المفتوحة و المفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية
السعودية (الرياض، دار المعراج الدولية للنشر، 2000، ط 1) ص 88

وهو مجلس الوزراء هيئة نظامية يترأسها الملك، وكما جددت المادة الثامنة طريقة معالجة شؤون أعضاء المجلس حيث يعينون ويعفون من مناصبهم بأمر ملكي، وأحالت فيما يتعلق بمسؤولياتهم إلى ما تضمنه النظام الأساسي للحكم في مادته السابعة والخمسين والثامنة والخمسين، وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في التالي :

-الصلاحيات الاشرافية - الصلاحيات التنظيمية

-الصلاحيات التنفيذية - الصلاحيات المالية [1]

3-مجلس الشورى:

يعد مجلس الشورى السعودي هيئة دستورية تمتل دعامة من الدعائم التي يقوم عليها الحكم في المملكة العربية السعودية، فالشورى مبدأ شرعي مقرر سلفا بالنص عليه في الدستور الذي يحكم المملكة العربية السعودية (الكتاب السنة)، وأكد عليه الملك عبد العزيز في بداية حكمه[2]، وبعد صدور النظام السياسي أصبح يضم 120 عضوا ورئيسا ويختارهم (الملك) من اهل العلم والخبرة والاختصاص، وبدي مجلس الشورى الراي والمشورة في السياسات العامة للدولة والتي تحال إليه من قبل رئيس مجلس الوزراء، وتكون مدة نفاذ مجلس الشورى أربع سنوات هجرية ويتم تشكيل مجلس الشورى الجديد قبل انتهاء سلفة بشهرين على الاقل [3]

4-وزارة الخارجية:

نشأت الوزارات في المملكة العربية السعودية نشوءا تدريجيا، فقد اعتمدت في إنشائها على قاعدة تنظيمية تم إرساء دعائمها قبل عملية الإنشاء بفترة من الزمن، وتعتبر وزارة الخارجية أول وزارة أنشئت في المملكة 1349هـ[4] اي 1930م

[1] محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، مرجع سابق، 330ص 315 ص311

[2] المرجع سابق، ص195

[3] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية و جمهورية إيران الاسلامية رؤية مقارنة (جامعة الموصل)ص 179

[4] معهد الدراسات الدبلوماسية، مرجع سابق، ص408

ولوزارة الخارجية السعودية عدة مهام مختلفة تكون في مجملها الغاية الوظيفية لوزارة الخارجية، إلا أن أهم مهام وزارة الخارجية هي: مساعدة الجهات العليا على اتخاذ القرارات بما يتعلق بالسياسية الخارجية ثم تنفيذها بعد اعتمادها من المقام السامي رسم الاستراتيجية المستقبلية للمملكة العربية السعودية حسب المتغيرات الإقليمية والمؤثرة على السادة الدولية ومن مهام وزارة الخارجية، تسمية السفراء وترشيحهم ورفع قائمة بالمرشحين للمقام السامي والقرار النهائي في قضية تعيين السفير هي من صلاحيات الملك.[1] وتعتبر الوزارة هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية السعودية .وقد تداول على هذه الوزارة عديد الشخصيات منهم الامير سعود الفيصل الملقب بعميد الدبلوماسية العربية.

المطلب الثاني: الهياكل الغير رسمية في صناعة القرار الخارجي

1-المؤسسة الدينية:

قليلة هي السلطات القائمة في العالم الاسلامي التي تستطيع أن توازي السلطة السعودية في علاقتها الوثيقة بالإسلام[2]، ونظرا لمكانتها المهمة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على اليد الملك عبد العزيز رحمه الله، وان السلف الصالح وأئمة المذاهب الاربعة قدوتنا في السير الى الطريق القويم، وسيكون العلماء المحققون من جميع الامصار هم مرجع لكل المسائل التي تحتاج الى تمحيص ونظر ثاقب، وترتبط المؤسسة الدينية بعدة هيئات، أبرزها هيئة كبار العلماء ورئاسة العامة لمجلس البحوث الدينية[3]

[1] رشيد باكرمان، منتديات الحوار الجامعية السياسية (2013) يوم التصفح 26-02-2020
https://ahmedwhban.com/aforum/viewtopic.php?t.39110

[2] د.غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية (معهد الانماء العربي، ط1،1980)ص 31

[3] د.محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، مرجع سابق، ص31 ص32

والافتاء وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المكر وهذه الهيئات تشكل مجتمعة المؤسسة الدينية الرسمية المستقلة عن مجلس الوزراء

أ. هيئة كبار العلماء:

تتألف هيئة كبار العلماء من عدد من العلماء المختصين في الشريعة الاسلامية من العلماء السعوديين، ويجري اختيارهم بأمر ملكي، ويجوز عند الاقتضاء وبأمر ملكي إلحاق أعضاء بالهيئة من غير السعوديين ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين، وتتولى الهيئة إبداء الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه كما تقوم بالتوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة، تسترشد بها الحكومة

ب.**الرئاسة العامة لإدارة البحوث الدينية والافتاء:**

تعد رئاسة هذه الهيئة بمثابة القيادة الفعلية داخل المؤسسة الدينية، إذ أنها بالإشراف على سير العمل الديني والدعوي داخل المجتمع السعودي واعضاء هذه الهيئة يعينون من قبل هيئة كبار العلماء ومهمتها تحديد مصدر الفتاوى في المملكة وتحديد شكل ومحتوى المناهج الدراسية في المدارس والجامعات .

ج. هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر:

لهذه الهيئة مهام مباشرة تترجم في الواقع السعودي في عدة مجالات منها حث الناس على الصلاة الجماعية في المساجد عند كل أذان لذلك تغلق المحال التجارية في الاسواق، وفي موسم الحج والعمرة تكون مهمة المطاوعة تعليم الحجاج والمعتمرين مناسك الحج والعمرة ..الخ[1]

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سابق، ص281 ص 282، ص 283

2-القوى غير الدينية:

أ. أعضاء الأسرة الحاكمة:

طبقا للدستور السعودي تقع مسؤولية صنع القرار في المجالات السياسية على الملك، ومن ينتخب من قبل العائلة المالكة، وبسبب العدد الكبير للعائلة السعودية والذي يتجاوز 7000 أمير تقريبا في العائلة تؤدي دور وحدة واحدة تقدم الخدمة للملكة في جميع مجالات إدارة الدولة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وقد تأتي ذلك من تماسك ووحدة الأسرة المالكة وحكمة نظامها وقيادتها، رغم التباين في وجهات النظر عند الأمراء واختلاف الأجيال، وذلك من خلال توزيع الأدوار بين الأمراء من أنباء الملك المؤسس عبد العزيز وأحفاده وتأهيلهم لشغل مناصب سياسية مختلفة على الصعيد العربي والدولي لتنفيذ سياسة خارجية ناجحة تنسجم وأهداف المملكة على جميع الصعد[1].

ب. التكنوقراط:

وهم رجال الخدمة المدنية الذين اكتسبوا حق المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال قدراتهم العلمية. وهم من ذوي الخبرة والدراية في قطاعات الدولة المختلفة، وكانت نصائحهم غاية في الأهمية لتسيير العمل في المجالات الاقتصادية والمالية، وكانوا يمثلون الجماعات ذات الشأن والتأثير كل في مجال اختصاصه ودائرته[2]، كما ان تركيبة التكنوقراط تتغير بدورها[3].

[1] د.عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية2002-2010 (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2015) ص31

[2] د.عباس فاضل عطوان، مرجع سابق، ص31، ص32

[3] بيتر ويلسون – دوجلاس جراهام، السعودية العاصفة القادمة، ترجمة محمد مطوع (دار الكتب للنشر والتوزيع، 2015)ص35

ج. أساتذة الجامعات والمثقفون:

يستفاد من أساتذة الجامعات والمثقفين في تقديم العون والمشورة والنصح بشكل عام للمجتمع بما يخدم دوائر الدولة ومؤسساتها في تدعيم خططها وتوجهاتها وتستعين الدولة بهؤلاء المثقفين كمستشارين في دوائرها الحكومية[1].

د. رجال الأعمال:

يساهم رجال الأعمال في رسم السياسة الخارجية للملكة ضمن اختصاصهم في مجال السياسة الاقتصادية والتجارية والصناعية حصرا وبغية دفع عجلة التنمية إلى الأمام طبقا لسياسة المملكة في قطاع التنمية الاقتصادية فقد أبدت الحكومة اهتمامها الكبير برجال الأعمال للمساهمة في تطوير القطاعات الصناعية والتجارية[2].

[1] عباس فاضل عطوان، مرجع سابق، ص32

[2] بيتر ويلسون – دوجلاس جراهام، مرجع سابق، ص35

المبحث الثالث: محددات السياسية الخارجية السعودية

تحتوى المحددات على عنصرين هما المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وهي التصنيف، والتي في مجموعها لها تأثير على صناعة القرار الخارجي وتصويب السلوك الخارجي فيما يخدم مصالحها

المطلب الاول: المحددات الداخلية

تمتلك السعودية خصائص ومعطيات كثيرة عن دول عربية واسلامية عدة وهذه الخصوصية لها أسباب مفهومه[1]. تستمد هذه الابعاد قوتها من المبادئ الاجتماعية الموجودة ومن النظام السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي للدولة . ويتضح من هذه، أن الأبعاد الداخلية تشتمل على نوعين من العوامل، بعضها دائمه ديمومة نسبية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والموارد الطبيعية، أما البعض الاخر فيتكون من عناصر اجتماعية ... إلخ،

1-العامل الجغرافي:

تعد الجغرافية في المقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وهي من اكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا، وللموقف البحري الأثر المهم في سياسة الدولة الخارجية، ان الموانئ والطبيعة كالجبال والانهار كان لها التأثير الكبير على السياسات الخارجية بالنسبة للدول كثيرة بحيث أن كل دولة من هذه الدول أصبحت لها الرغبة لان يكون لها مثل هذه الحدود الطبيعية التي عن طريقها تستطع أن تدافع عن أمنها القومي.[2]

[1] عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع (بيروت، الشركة العربية للأبحاث والنشر 2011، ط2) ص41

[2] أحمد نوري النعيمي، عملية صناعة القرار في السياسية الخارجية "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا" (2011) ص303، ص304، ص205، ص309

أ. الموقع:

يمكن تحديد ثلاث اوجه لموقع المملكة العربية السعودية في العالم وذلك من ناحية الدول المجاورة ومن الناحية الفلكية ومن حيث اليابسة ومن حيث المسطحات المائية وذلك فيما يلي:

✓ **الموقع الجغرافي:**

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة أسيا. حيث يحدها غربا: البحر الاحمر وشرقا الخليج العربي الامارات العربية المتحدة وقطر ومن شمالا: والكويت والعراق والاردن، وجنوبًا اليمن وسلطنة عُمان[1]

✓ **الموقع الفلكي:**

تقع المملكة العربية السعودية في شبة الجزيرة العربية وتشغل الجزء الأوسع منها، وهي في منطقة بين خطي عرض 15°/32°شمالا وخطي طول 35°/75° شرقا[2] (أنظر الملحق رقم 2)

✓ **بالنسبة للمسطحات المائية:**

ويشكل موقع المملكة امتدادا طبيعيا للوطن العربي حيث تطل على الخليج العربي والبحر الاحمر[3]، للمملكة العربية السعودية ساحل طويل على البحر الاحمر يبلغ طوله 1670 كيلو متر وهو همزة وصل بين بحار الشمال وبحار الجنوب وهو الطريق الذي تمر خلاله منتجات الغرب الصناعية إلى أسواق أسيا وجنوب شرق إفريقيا وهو ذاته الطريق الذي يمر عبره نفط الشرق عصب الحياة والحضارة والاقتصاد الغربي[4].

---

[1] سامي بن عبد الله المغلوث، اطلي الحج والعمرة (العبيكان للنشر، 2014) ص20

[2] عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية2002–2010 (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2015) ص22

[3] محمد صادق إسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي (دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009)، ص36

[4] عباس فاضل عطوان، مرجع سابق، ص23

ب. التضاريس

وأبرز معالم السطح فيها ما يلي:

- ✓ سلسلة جبال السروات في الغرب، وتمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب، ويسمى القسم الشمالي منها بالحجاز والقسم الجنوبي منها عسير ويتعدى ارتفاعها عند أعلى نقطة حوالي 2000م.
- ✓ سهل ساحلي ضيق يسمى تهامة، يفصل بين جبال السروات والبحر الأحمر.
- ✓ هضبة نجد، وهي هضبة صخرية واسعة تقع إلى الغرب من جبال الحجاز ويتراوح ارتفاعها بين 320 م و1200م، تتخللها النفود الرملية والأودية الضيقة كما يخترقها جبل طويق من الشمال إلى الجنوب، ويوجد في شمالها جبلا آجا وسلمى.
- ✓ سهل ساحلي واسع في شرق البلاد، يسوده الجفاف باستثناء واحتين كبيرتين هما الأحساء والقطيف، وكانت هذه المنطقة تسمى فيها مضى بإقليم البحرين.
- ✓ بحار رملية غير مأهولة بالسكان أهمها الربع الخالي في جنوب البلاد، والنفود الكبير في شماله، ويصل بينهما شريط ضيق من النفود الرملية يسمى صحراء الدهناء.

ج. المناخ

وفيما يتعلق بالمناخ في المملكة العربية السعودية، فيمكن تناوله من خلال ما يلي:

- ✓ **درجة الحرارة:**

يتصف المناخ بصفة عامة بأنه مناخ صحراوي قاري، وترتفع درجة الحرارة صيفا إلى أكثر من 40 درجة مئوية، بينما تنخفض شتاءا إلى أقل من 4 درجات مئوية.[1]

وفصل الصيف طويل يمتد لمعظم شهور السنة، وهو حار ورطب وخاصة في المنطقة الساحلية، أما فصل الشتاء فهو قصير جدا ويمتاز بالدفء.

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 37

✓ **الرياح:** أهم الرياح التي تهب على دول الخليج العربية هي:

الرياح الشمالية: وهي رياح دائمة حارة، جافة في الصيف وباردة في الشتاء.

الرياح الجنوبية الشرقية: وهي رياح حارة ورطبة في الصيف، ودافئة ورطبة في الشتاء.

الزوابع الترابية: تثير الغبار في الجو وتستمر فترة قصيرة ثم يترسب الغبار[1].

✓ **الأمطار:**

تعتبر الأمطار التي تسقط على دول الخليج العربية قليلة وغير منتظمة، وهي تسقط في فصل الشتاء مع بعض الأمطار الصيفية كما في منطقة عسير[2]

2-المساحة:

تبلغ المساحة المملكة العربية السعودية بنحو(2.150.000) كيلو متر مربع[3]، ومن ثم فهي واسعة الرقعة مترامية الأطراف وهذا الموقع وهب السعودية مكانة استراتيجية هامة

3- السكان:

يعد الانسان هو مركز قوة الدولة، وهو العنصر الاساسي في تكوينها، ومن أجله سخرت الإمكانيات الكونية التي خلها الله جل جلاله والتي صنعها الانسان لنفسه، وإن قوة اي دولة بالقياس على غيرها تعتمد على حجم السكان، لذا فإن البيئة تؤثر بشكل كبير على في رسم السياسة الخارجية للدول من حيث السكان ونوعه وتجانس شبعه، وقبل أن يتم توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود كانت المملكة العربية السعودية عبارة عن منطقة متنوعة قبلية متضاربة ومتصارعة،[4] حيث كانت

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص37، ص38

[2] المرجع نفسه، محمد صادق إسماعيل، ص38

[3] الجمعية الجغرافية السعودية، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية الجزء الاول (العبيكان للنشر، الرياض، 2000) ص243

[4] عباس فاضل عطوان، مرجع سابق، ص24.

المملكة العربية السعودية تعاني من ضعف في السكان مقارنة بمساحتها والمترامية الاطراف ويعود السبب في ذلك للظروف المعيشية والاقتصادية والصحية وانعدام الأمن وكثرة الحروب قبل توحيدها .يتميز النمو السكاني في المملكة العربية السعودية بأنه الاعلى في العالم، في الوقت الذي يكون في النمو السكاني المرتفع عاملا "سلبيا" في كثير من دول العالم بل تتصدى له الدول بالتخطيط لتحديد النسل كالصين، في حين نجد أن المملكة العربية السعودية يعتبر عنصرا إيجابيا بل استراتيجيا يتلائم مع مساحة ارض المملكة وما تتمتع به من ثروات، مقابل الحاجة الماسة للطاقة البشرية المساهمة في التنمية وحماية مكاسب الدولة [1]

وفيما يتعلق بالديانات بالمملكة فلا يوجد بين السكان الاصليين طوائف دينية غير مسلمة، حيث يشكل السنة غالبية السعوديين، معظمهم المنهج السلفي في العقيدة، وهو النهج المعتمد في التعليم، وتوجد في المملكة عدة اقليات شيعية،، كبرها الاثنا عشرية، ويتركز أتباعا في شرق البلاد، حيث يشكلون غالبية سكان القطيف وضواحيها وتتفاوت التقديرات الأجنبية حول نسبة الشيعة الاثنا عشرية بين السعوديين 5% و15%. ولاشك أن لعدم وجود أقليات عديدة في المملكة فيما يتعلق بالديانات أمر بالغ الأهمية حيث يؤدي بدوره إلى وجود درجة كبيرة من الوحدة والاتفاق بين السكان المقيمين والذي يصب في النهاية في إتجاه قوة الدولة. ومما يؤكد أن غالبية الأزمات التي تسعى القوى الكبرى على الصعيد العالمي لبثها داخل الدول هي الفتن الطائفية والتى تسعى من حلالها لإضعاف الدولة[2] . وارتفع عدد السكان في السعودية بنسبة 2.4بالمائة في منتصف العام الماضي وبلغ غدد السعوديين منتصف 2019، نحو 21.1 مليون نسمة، يمثلون 61.7بالمائة من السكان، بينما بلغ عدد الاجانب 13.1مليون نسمة يعادلون 38.3 بالمائة من السكان[3].

[1] عباس فاضل عطوان، مرجع سابق، ص25، ص 26

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص41، ص42

[3] طارق خالد، وكالة الاناضول، المتصفح يوم (26-03-2020) /https://www.aa.com.tr/ar

4-المكانة الدينية للمملكة العربية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية محط أنظار المسلمين من جميع أنحاء العالم عربا وعجما، ففيها بيت الله الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقبلة المسلمين جميع، وتحظى المملكة بمكانة دينية، كما أنه على أرضها حدثت معظم معارك الرسول صلى الله عليه وسلم وغزواته، وفيها قبره عليه السلام، وقبور أصحابه الكرام وزوجاته رضي الله عنهم أجمعين.

يتوجه إليها المسلمون من كافة أنحاء العالم كل عام لتأدية فريضة الحج' فتقوم المملكة بتقديم الغالي والنفيس لخدمة ضيوف الرحمان للدلالة على عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها من الناحية الدينية في خدمة الحرمين الشريفين، والأماكن المقدسة. لم تكن الأهمية الدينية للملكة وليدة المعاصرة، بل كان أساسها الشرعية الدينية المستمدة من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لتوحيد أجزاء الدولة لتكون صرحا عربيا وإسلاميا وحضاريا شامخا يعيد للأمة مجدها، ويعمل على بناء حاضرها ودورها الإنساني، وكان منطلق الدولة الاتفاق التاريخي الذي تم بين الإمام (محمد بن سعود) والشيخ (محمد بن عبد الوهاب)، لنشر الدعوة الإصلاحية في أنحاء الجزيرة العربية والعالم الإسلامي ومنذ ذلك الوقت، تبوأت المملكة مكانة مرموقة عند المسلمين، فهي في الوقت المعاصر تعد امتدادا طبيعيا وحقيقيا للدولتين السعودية الأولى والثانية، من حيث الالتزام بالعقيدة الإسلامية، والانطلاق من القيم والمبادئ الدينية التي أسست عليها الدولة السعودية الأولى، لتكون الدولة الراعية والحريصة على مقدسات المسلمين، بالإضافة إلى جهودها في خدمة الإسلام والمسلمين في مختلف أقطار العالم. [1]

لذا فغن الدين الإسلامي هو اهم الاسس والمرتكزات للسياستين الداخلية والخارجية للملكة منذ نشأتها إلى الوقت الراهن، وهذا يؤكد حقيقة ارتباط النظام السياسي بأسس

[1] أيمن عبد الله النيرب "العلاقات الإيرانية-السعودية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي (2005-2015) رسالة ماجستير (جامعة الأزهر -غزة كلية العوم السياسية والآداب و العلوم الانسانية، 1016) ص 52

التشريع الإسلامي وأحكامه. وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للحكم على أن نظام الحكم في المملكة يستمد سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع انظمة المملكة[1]

أولا: العامل الاقتصادي:

تمثل الموارد الاقتصادية للملكة عنصر من عناصر الوضع الجيو استراتيجي تتمثل في النفط ومشتقاته إضافة إلى القطاعات الرئيسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة، ويتضح ذلك جليا إذا ما تم تناول المقاومات الرئيسية للاقتصاد السعودي كما يلي:

أ. **إنتاج النفط:** بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام 2005نحو 9.47 مليون برميل يوميا يقدر بنحو 66 مليون متر مكعب، ويتضح القدرة التنافسية البيرة للمملكة إذا ما قورنت بإنتاج باقي دول الخليج الاخرى .

كما شهدت المملكة قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية والكيماويات وغيرها، إضافة إلى أن معظم دخل المملكة على الإرادات القادمة من الصادرات النفطية. وبصفة عامة يلعب النفط دورا كبيرا في دخل المملكة حيث يعتمد الٌاقتصاد على النفط بنسبة 60% وهي إحدى الصادرات الرئيسية بالإضافة إلى الغاز والحبوب. وقد واجهت المملكة في عهد الملك فيصل أزمة اقتصادية كبيرة حيث أعلن إفلاس خزينة الدولة وفي الثمانينات من القرن الماضي وبعد اكتشاف آبار النفط بكميات تجارية هائلة قامت الطفرة والانتعاش مما عزز الاقتصاد السعودي وجعلها من أغنى دول العالم[2].

ويعد الاقتصاد السعودي من أقوى الاقتصاديات العالمية ويعزى ذلك لوجود أكبر حقول النفط في مستوى العالم المتمثل في الأحساء والقطيف وللنهوض الصناعي الكبير في المملكة والمتمثل في مدينتي الجبيل وينبع . وتحتل المملكة المركز الأول في إنتاج

[1] أيمن عبد الله النيرب، مرجع سابق، ص 52

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص42

البترول واحتياطه على المستوى العالمي كما تحتل المركز الخامس في احتياط الغاز الطبيعي والمركز العاشر في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا.

ب. **قطاع الزراعة:** تطورت الزراعة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وهي وهي ذات طبيعة مزدوجة، هناك من جهة البدو أصحاب الإنتاجية والرأسمالية الضئيلة جدا ومن جهة أخرى الإنشاءات والتجهيزات الحديثة التي استلزمت استثمارات طائلة. وتستهلك 95% من المياه المتوفرة في البلاد[1]. وأهم المنتجات الزراعية هي الحبوب وأهمها القمح، التمور ويساهم قطاع الزراعة بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي.

ج. **قطاع الصناعة:** ترتبط الصناعة في المملكة بالنفط والغاز الطبيعي من خلال صناعات التكرير والبتروكيمياويات. وأهم المنتجات الصناعية: الإسمنت، قضبان الفولاذ، الأثيلين، العلف، جليكول الأثيلين، الإيثانول الصناعي، وهناك أيضا تحليل مياه البحر وصناعة المواد الغذائية. وفي موازاة ذلك تشهد المملكة نموا كبيرا في مجال الصناعات الزراعية، الغذائية وصناعة المواد الاستهلاكية التي تقوم على رؤوس الأموال الخاصة. وفي مجال صناعة البتروكيمائيات فإن المملكة تسيطر على 7% من السوق العالمي في هذا المجال ويتوقع الخبراء أن تزيد حصة المملكة إلى نسبة 13% في الخمس السنوات القادمة. ومنذ عام 2006م تعيش المملكة ازدهار اقتصادي نتيجة إرتفاع أسعار النفط وتسعة المملكة هذا الارتفاع لتنمية الإيرادات الغير نفطية فقد تم البدء ببناء مدينة الجبيل الصناعية وينبع الصناعية وأربع مدن اقتصادية، وقد بلغ إجمالي مساهمة القطاع الصناعي 63,6% من إجمالي الناتج المحلي[2] .

ثانيا: العامل العسكري:

تعد القوة العسكرية عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية، وهي من المرتكزات المتغيرة، وذلك بسبب تبدل أدوات الحرب والخطط الاستراتيجية، وعادة ما تتوافق هذه

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص42، ص43

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص43، ص44

القوة العسكرية مع قوة معنوية قوامها العوامل النفسية أو الإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بالمرتكزات الأخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، والسكان والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات أساسية في مفهوم القوة.[1]

في السعودية كما هو حال البلدان العربية الاخرى تلعب كثرة عدد العسكريين دورا بارزا في تحديد الإنفاق العسكري. ورغم استقراره في السنوات الأربع الأخيرة إلا أنه يمثل نسبة عالية بلغ عدد العسكريين السعوديين 252 ألف شخص (إحصاءات البنك العالمي المتعلقة ببيانات الإنفاق العسكري). هنالك عسكري واحد لكل 130 نسمة من السكان[2].

وفي رؤية ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في شقها العسكرية، ثمة أهداف وراء توطين الصناعات العسكرية، منها:

تحقيق متطلبات الأمن القومي السعودي عبر توفير كافة احتياجات القوات المسلحة السعودية في أي وقت دون الاعتماد على الخارج، وهو ما يمثل ردعا لا أي محاولة للمساس بأمن المملكة واستقرارها أو تهديد مصالحها.

- من أهداف توطين الصناعات العسكرية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للملكة بنحو 14 مليار ريال مع إمكانية التصدير إلى دول العالم وما يترتب عليه من تحقيق موارد إضافة للموازنة العامة[3]

[1] عرفات على جرغون، العلاقات الايرانية – الصراع– الانفراج–التوتر (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،2016،ط1)ص31

[2] صباح نعوش، البيت الخليجي للدراسات والنشر، النفقات العسكرية السعودية : أسباب ارتفاعها(2من4) المتصفح يوم (26–03–2020) https://gulfhouse.org/posts/3861/

[3] المجلة، السعودية: رؤية 2030 وتوطين الصناعة العسكرية، المتصفح يوم (26–03–2020) https:// arb.majalla.com/node/78411

- الشركة السعودية للصناعات العسكرية، تم تأسيسها ككيان وطني في 17 مايو 2017، لتطوير ودعم الصناعات العسكرية في المملكة وتعزيز اكتفائها الذاتي، تماشيا مع رؤية المملكة 2030
- الخطوة التي أقدمت عليها المملكة ضمن رؤيتها التنموية في مجال توطين 50 في المائة من الصناعات العسكرية بحلول عام 2030، تمثل نقطة ارتكاز رئيسية في مسار استكمال بناء الدولة السعودية العصرية[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

1- الاقليمية

أ. الربيع العربي:

بيد أن التحدي الأكبر هو ذلك الزلزال السياسي الكبير الذي ضرب لعالم العربي في مطلع العام الحالي، وأطلق عاصفة سياسية وهبات شعبية بدأت من تونس باتجاه المشرق العربي. لقد أدى هذا الزلزال إلى ما سمى بـــ "نهاية الاستثناء العربي" من موجة التحولات السياسية الكبرى، ورفع تحديا جديدا للدبلوماسية السعودية، حيث وضعها بين سندان مطالب الاستقرار السياسي وتماسك الكيانات العربية ومطرقة الانتفاضات الشعبية العربية ومطالبها السياسية، ومثل هذه التطورات المفاجئة تفرض على صانع القرار السعودي أخذ الحيطة والحذر في مدخلات القرار، وذلك لضمان أفضل عائد سياسي لمخرجاته[2].

[1] المجلة السعودية، مرجع سابق.

[2] مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، القضية الفلسطينية انموذجا، رسالة ماجستير (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض 2015) ص66

ب. البيئة الإقليمية المضطربة :

لقد شاء الله أن تكون المملكة في عين الواصف والأزمات الإقليمية. فخلال الفترة مابين 1979–2011م عصفت بالمنطقة الكثير من التحولات والأزمات الكبرى، التي رفعت تحديا غير مألوف لصانع القرار السعودي. ومن هذه التحولات والأزمات نذكر، على سبيل المثال لا الحصر: القضية الفلسطينية بتشعباتها السياسية والإنسانية، الثورة الإيرانية وما رفعته من تحديات سياسية وأمنية لدول الخليج العربية، الحرب العراقية–الإيرانية وتداعياتها الإقليمية، احتلال العراق لدولة الكويت وما جسده من تحد سافر لمنظومة الأمن العربي، الاحتلال الامريكي للعراق، الذي جعل أقوى قوة في العالم فجأة على الحدود الشمالية للملكة، وأدخل العراق في مستنقع الحرب الأهلية

مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية ونظام إرسال صاروخي متطور قادر على حمل الرؤوس النووية، تدخل إيران في الشؤون الداخلية العربية، الأزمات المزمنة في كل من اليمن، لبنان والصومال، وأخيرا الزلزال السياسي الذي ضرب العالم العربي في مطلع عام 2011م وأدى إلى تغير في بنية بعض الأنظمة العربية وإنهاء حالة الاستثناء العربي من موجة التغيير السياسي الكبرى.[1]

2- الدولية

أ. هيمنة الولايات الامريكية في النظام الدولي:

بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لاتزال الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي تحتل أهمية خاصة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية إذ جرت عملية توظيف استراتيجي جديد لهذه المنطقة[2]. تمكنت الولايات المتحدة من أن تفرض هيمنتها التامة على الخليج كونها القوة العظمى الأوحد في العالم، وأنها المعنية بالحفاظ على

[1] مشعل بن فضي فايز الشمري، مرجع سابق، ص65

[2] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ط1) ص19

الاستقرار العالمي مستفيدة من غياب الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة منذ بداية تسعينات القرن العشرين. كما أن لديها مجموعة متكاملة من المصالح التي أكدت عزمها على الدفاع عنها [1] حيث تم، تأسيس نظام قيادة وسيطرة واستحكام عسكري على مستوى منطقة الخليج العربي يخضع مباشرة للقرار الاستراتيجي الأمريكي الذي يضع المصالح القومية للولايات المتحدة في المقام الأول ويتفرع عن ذلك بالضرورة بعض الوجود لعسكري المباشر على البر والبحر فضلا عن التمركز المسبق للسلاح والمعدات العسكرية التي تسهل عملية التدخل السري عند الضرورة[2].

ب. الموقف السعودي من الارهاب:

وغني عن الذكر أن المملكة العربية السعودية كانت هدفا للإرهاب منذ مرحلة مبكرة، ومن ذلك الاعتداء على الحرم الشريف في مكة المكرمة عام 1980. وقد أدانت المملكة الإرهاب أيا كان مصدره وأهدافه في كافة المحافل الدولية. وسعت في سبيل وضع الأنظمة والتشريعات الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ترى المملكة العربية السعودية أن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة يستوجب تعاون كافة الدول وتضامنها في مواجهة هذه الظاهرة. وقد أدان مفتي عام المملكة أحداث التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وأكد أن ما كان من جنس تلك الأعمال من خطف الطائرات وترويع الأمنين أو قتل أنفس بغير حق ما هو إلا ضرب من الظلم والبغي الذي لا تضره شريعة الإسلام وأن هذه الأعمال محرمة ومن كبائر الذنوب.[3]

[1] د. همسه الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات (دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)ص125

[2] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، مرجع سابق، ص115

[3] المكتب الامم المتحدة يعني بالمخذرات والجريمة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن (نيويورك 2009) ص 41

وتشارك المملكة العربية السعودية في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وقد صدقت على عدد من الصكوك الصادرة في هذا الشأن.

الصكوك الإقليمية: صدقت المملكة على ما يلي:

- ✓ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998، ومن قبل شاركت في وضع الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عام 1996 والتي أعدت بمعرفة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.
- ✓ معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لعام 1999، ومن قبل صدقت على مدونة قواعد السلوك لمكافحة الإرهاب الدولي التي اعتمدتها منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الإسلامي1995.

الصكوك الدولية: صدقت المملكة العربية السعودية على الصكوك التالية:

- ✓ الاتفاقية الدولية لمناهضة أحد الرهائن تم الانضمام إليها في 8 كانون الثاني/ يناير 1991.[1]
- ✓ اتفاقية الحماية لقمع تمويل الارهاب تم الانضمام إليها في آب– اغسطس 2007
- ✓ بروتوكول قمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني تم الانضمام إليها في 24شباط –فبراير 1988

وإلى جانب هذه الصكوك الإقليمية والدولية، أبرمت المملكة العربية السعودية اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول، مثل مذكرة تفاهم ضد الإرهاب والإتجار غير المشروع بالمخدرات مع إيطاليا، ومذكرة تفاهم بشأن مكافحة الإرهاب وترويج المخدرات والجريمة المنظمة مع المملكة المتحدة. [2] وعلى ضوء هذه الاتفاقيات تتم المساعدة وتبادل الخبرات

[1] مكتب الامم المتحدة يعنى بالمخذرات والجريمة، مرجع سابق، ص49، ص50

[2] المرجع نفسه، ص50

حول ما يستحد من التهديدات الإرهابية والهياكل التنظيمية المعدة لمواجهتها. تولى مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية دراسة ظاهرة العنف والارهاب من جميع جوانبها الجنائية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء هذه الدراسة أصدر قرارا بالموافقة على ضرورة معالجة المسألة من الجانب الفكري والتربوي والتعليمي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الجانب الأمني.

وتتبنى المملكة العربية السعودية سياسة تثقيف المجتمع أمنيا وفكريا تجاه ظاهرة الإرهاب من خلال برامج توعية عبر وسائل الإعلام المختلفة. وقد تم إنشاء "مركز الملك عبد العزيز للحوار لوطني"

وأنيط به العمل على الإسهام في صياغة خطاب ديني مبني على الوسطية داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء. وقد طالبت المملكة العربية السعودية بمواجهة التيارات الفكرية والإعلامية التي تصور ما يحدث على أنه صراع حضارات، والوقوف أمام أي تيار لاستخدام الدين لنشر التطرف والعنف وما يتطلبه ذلك من تعزيز جهود نشر ثقافة التسامح والحوار دوليا وإقليميا ومحليا[1].

وأنشئت "إدارة عامة للأمن الفكري" تعمل تحت مظلة وزارة الداخلية وتهدف إلى معالجة ومكافحة الانحرافات الفكرية التي تقود بعض أفراد المجتمع إلى الغلو والإرهاب، وذلك من خلال القيام بدراسات عملية فكرية. أنشئت لجنة عليا لمكافحة الإرهاب لدراسة ما يردها من مواضيع تتعلق بمكافحة الإرهاب ودراسة التقارير إلى أن ترفع إليها من اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب، ومن ثم إعداد تقارير عنها وتقديمها للجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات نظامية[2].

[1] مكتب الامم المتحدة يعنى بالمخذرات والجريمة، مرجع سابق، ص21

[2] المرجع نفسه، ص52

المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية السعودية

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير في حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة، أو قد يتغير إلى وسيلة.

ونستطيع أن نعرف الأهداف في السياسة الخارجية بأنها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدولة الأخرى، والأهداف ربما تكون جامدة جدا وربما تكون أقل جمودا عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من شهر إلى شه، وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضا بعض المسائل السياسية.

وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية، إلا أنها في العموم تتمحور حول التصنيف الآتية:

1-الأهداف بعيدة المدى:

وتعكس هذه الأهداف تصورا فلسفيا أو عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وتعكس هذه الأهداف رؤية معينة لبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي، كهدف دعم السلام العالمي والعمل من أجل الرفاهية الاجتماعية.

وايضا الأهداف بعيدة المدى تسعى الدولة لتحقيقها على مدى اطول من الاهداف الاخرى اي الاهداف القريبة [1]

[1] مثنى علي المهداوي مجلة العلوم السياسية، واقع تدريس السياسية الخارجية في كلية العلوم السياسية (العددان 38-39)ص108

المطلب الاول: الاهداف القريبة

فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية وهي لا تستطيع إلا أن تكون كذلك ومن هذا فهي تسعى دوما لخدمة قضايا المسلكين وتحقيق تضامنهم. وهي دولة عربية، بل ومركزة العروبة، لذلك فهي الجزء الأهم في الجسد العربي، ومن هنا فهي تعمل دوما على خدمة القضايا العربية، ووحدة الصف العربي. وهي دولة سلام، فهي لا تتدخل في شؤون الغير، ولا تريد من أحد أن يكون وصيا عليها. كما أنها تنبذ استخدام العنف في النزاعات، بل إنها الدولة الأكثر تحركا في مجال الوسطات لحل الخلافات والنزاعات، ومن هنا فهي دولة معتدلة.

مما سبق يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية وضعت في حسابها عددا من الأهداف التي تتوجه نحوها في سياستها الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى، وتتمثل أهم تلك الأهداف في النقاط الرئيسية التالية:

- ✓ الحفاظ على العقيدة الإسلامية والدعوة إليها ونشرها
- ✓ حماية الأمن القومي
- ✓ التضامن العربي والاسلامي
- ✓ كفالة حقوق الإنسان
- ✓ الدعوة إلى التعايش السلمي
- ✓ تقديم المساعدات الاقتصادية
- ✓ المشاركة في المؤتمرات الدولية
- ✓ احترام المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية
- ✓ رفض التدخل الأجنبي
- ✓ الاعتدال والبعد عن المهاترات السياسية
- ✓ إقامة واحترام العلاقات الدبلوماسية[1]

[1] بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية،(الرياض، مطبعة الفرزدق التجارية العدد الثامن) ص85، ص86، ص89

المطلب الثاني: الاهداف بعيدة المدى

عملت السعودية على تصدير الصورة الحقيقة للإسلام ومكافحة التطرف وهذا من خلال انشاء عديد المراكز

أ- اعتدال (مركز المكافحة الإيديولوجية المتطرفة):

مهمة (اعتدال): مكافحة، وفضح ودحض الإيديولوجية المتطرفة بشكل فاعل واستباقي، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات المعنية.

رؤية وأهداف (اعتدال): تعزيز ثقة الناس والحكومات في مواجهة أعداء الإنسانية، ومحاربة الإيديولوجية المتطرفة، ونشر مبادئ التسامح والاعتدال، وتعزيز فرص حصول سلام عالمي.

ب- فكر (مركز الحرب الإيديولوجية):

حول المركز: تم إنشاء هذه المبادرة لمواجهة جذور التطرف، ولتعزيز الفهم الحقيقي للإسلام في جميع أرجاء العالم. وهو تابع لوزارة الدفاع السعودية، ويضم خبراء فنيين ذوي خبرة عالية من أطياف مختلفة، متعلقة بالموضع المطروح، لضمان أفضل الممارسات[1].

أما ثانيا ومع تصاعد قوة *الإخوان المسلمين* والتأثير لذي قد يمارسونه على السعودية، باعتبارهم حركة تتبنى خطابا دينيا منتقدا للسلطة المطلقة ويدعون إلى الخروج على الحاكم[2].

[1] التحالف الدولي، المملكة العربية السعودية، المتصفح يوم(11-04-2020) https:// theglodalcoalition .irg/ar/partner

[2] سفيان فجري، كيف تتحكم السعودية في التيار السلفي في العالم العربي، المتصفح يوم (11-04-2020) https:// www.france24.com/ar/20120924

استنتاجات الفصل:

نخلص في هذا الفصل أن المملكة العربية السعودية لها ومن خلال توجهات في سياستها الخارجية لها مبادئ تنطلق منها في هذه الاخيرة ككل دولة لخرى والتي لم تتغير منذ اسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود المملكة العربية السعودية حيث حافظ عليها ابنائه الملوك من بعده والتي من خلال محافظتهم على سماحة الدين الاسلامي ومقدساته ووحدة للحرمين الشريفين والمحافظة عليهما وما تحتوي ايضا المملكة من اثار ومعالم دينية .

وبتربع اسرة آل سعود على مقاليد الحكم واشراك عديد الفعاليات معهم في صناعة القرار وخاصة رجال الدين وغيرهم هذا ما جعل المملكة تشهد استقرار على الصعيد الداخلي وايضا الخارجي وما تتمتع به السعودية من مكانة على الصعيد العربي والاسلامي والدولي بصفة عامة .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية السعودية

بعد 2015

اتجاه إيران

تمهيد الفصل الثاني:

لقد حظت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ومخرجاتها اهتمام كبير وخاصة تجاه إيران نظرا لما تكتسيه التوجهات السعودية تجاه إيران من أهمية كبيرة في الساحة الاقليمية والدولية، كما أن المتتبع للعلاقات السعودية الإيرانية يلاحظ التوتر الدائم بينهما وهذا يعود لعديد الاسباب وايضا هناك عوامل مؤثرة في تلك العلاقات بين البلدين ونجد التوجهات السعودية فيما يخص التدخلات الايرانية في الدول ومثال ذلك في كل من العراق وسوريا واليمن وصولا للسيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية.

المبحث الأول: جيوبوليتيكة إيران والعلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الأول: جيوبوليتكية إيران

معلومات عامة:

هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية اسمها المختصر إيران عاصمتها طهران.

تاريخ قيام الجمهورية 1501م.

عيدها الوطني: عيد الجمهورية الإيرانية الإسلامية 1 أفريل 1979.

الدستور: 3 ديسمبر 197– اللغة الرسمية الفارسية[1]

لقد توالت على إيران أنظمة وحكومات عديدة كانت من أهمها دولة الساسانية التي كانت نهايتها على أيدي العرب المسلمين أثناء الفتح الإسلامي.

فظهرت في إيران دول عديدة أهمها الدولة الصفوية التي أقامت عام 1501بقيادة إسماعيل الصفوي ثم الأسرة الصفوية وكان آخر ملوكها محمد رضا شاه الذي تولى الحكم عام 1941 حتى قيام النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979.

إيران دولة كبيرة المساحة، يبلغ عدد سكانها 70 مليون نسمه، تملك قوة اقتصادية كبيرة، ولها تأثير كبير في الدول المجاورة خاصة في الدول العربية، وتأثيرها ناتج عن كونها دولة إسلامية بعد أن سيطر على الحكم رجال دين من المذهب الشيعي الثورة الخمينية[2] .

[1] نصيب عتيقة، نموشي نسرين، النظام السياسي في إيران، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية 2008–2009) ص5

[2] مصباح عيد القادر، السياسية الخارجية الايرانية تجاه السعودية، مذكرة ماستر (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم السياسية، 2017–2018) ص26

نشأت في إيران الإمبراطورية الفارسية وكانت هذه الإمبراطورية على سلالتين: الأولى كانت السلالة الإخمينية وتم تدمير هذه الإمبراطورية على يد الإسكندر المقدوني في سنة 330 قبل الميلاد وظهرت سلالة فارسية أخرى عام 224 ميلادي.

توسعت الإمبراطورية الفارسية فاستطاعت إخضاع الأتراك في بلاد ما وراء النهرين، كما سيطرت على العراق وبلاد الشام فاستطاعت في عام 614 م احتلال بلاد الشام واستولت على بلاد المقدس واستولت على مصر عام 614م، كانت بلاد الشام تحت الحكم الروماني، فأعاد ملك الروم هرقل تنظيم جيوشه وهاجم الفرس وانتصر عليهم واستعاد سوريا ومصر، وفي هذه الفترة بدأت الثورات والفتن داخل الإمبراطورية الفارسية ولم تستقر أمورها حتى الإسلام وفتح بلاد فارس وقضى على الإمبراطورية الفارسية

الدولة الإسلامية: تعاقبت على حكم بلاد فارس خلال الحكم الإسلامي الخلافة الأموية والعباسية، والسلالة العلوية وجميعها سلالات عربية، وبعدها خضعت إيران لحكم السلالة الفارسية وهم الصفويون، وكانت آخر الأقوام التي حكمت بلاد فارس الإمبراطورية الخوارزمية حتى جاء الغزو المغولي الذي دمر البلاد وشرد العباد.

تقسمت إيران إلى عدة أقاليم ومماليك، وكانت هذه المماليك بصراعات دائمة فيما بينها حتى جاءت السلالة البهلوية فحكمت إيران ووحدت الأقاليم وأقامت حكومة مركزية وازدهر الاقتصاد فيها، إلا أن انتشار الفساد في بلاد الحكم ساعد على تشوه حركة إسلامية شيعية بين الشباب وتعرض قادة هذه الجماعات إلى أبشع صنوف العذاب من قبل النظام الحاكم مما أدى إلى تأجيج الصراع وقيام ثورة شيعية واسعة ضد الشاه البهلوي[1]

الثورة الإيرانية: استطاعت الثورة الإيرانية هزيمة النظام الملكي في إيران وإعلان قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية بقيادة رجل الدين الشيعي *الخميني* وقد لاقت هذه

[1] مصباح عبد القادر، مرجع سابق، ص27

الثورة التأييد في الدول العربية المجاورة لها، ولكن إيران حاولت مد نفوذها إلى العراق واستمرت حربها مع العراق لمدة طويلة، إلا أن إيران لم تتوقف التدخل في شؤون الدول العربية باسم الإسلام.

قد مر النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979 بأربع مراحل فشلت 3 منها واستعادت الحكومة المركزية في طهران سيطرتها على الموقف ونجحت واحدة في المرحلة الأخيرة.

- ✓ **المرحلة الأولى:** خير من يمثلها هو: ميرز أكوتشاك خان (1880–1991) في جيلان وهو مناضل وثائر وزعيم إسلامي قاد حركة فدائيين – مشتهد – ضد الاستعمار والاستبداد الداخلي، وكانت حركة قومية دينية محلية تهدف إلى إقامة نظام جمهوري في إيران مع المحافظة على وحدة أراضيها.
- ✓ **المرحلة الثانية:** هي مرحلة الحركات الانفصالية والمطالبة بالحكم الذاتي نتيجة لتشجيع كل من الروس والبريطانيون –كل منطقة نفوذه– للاتجاهات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة ما يسمى بالرغبة في تحقيق أهداف شخصية وتميزت بالصراع بين الجمهورية والمالكية في إيران، يمثل هذه المرحلة * رضا خان* (1925–1941) لكنه تبنى فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران ليتمكن من إزاحة الدول التجارية، وانقسمت إيران بين مؤيد ومعرض لها مما أدى إلى حدوث ثورة في البلاد.
- ✓ **المرحلة الرابعة:** عرفت إيران مرحلة انتقالية ابتداء من 1976–1977 اذ برزت على الساحة استراتيجيتين[1]:

[1] مصباح عبد القادر، مرجع سابق، ص27، ص28

أ. **الاستراتيجية الأولى:** تتعلق بأية الخميني الذي يناضل منذ عدة سنوات للإطاحة بالنظام الملكي انطلاقا من مكان إقامته بالنجف

ب. **الاستراتيجية الثانية:** يقودها الشاه الذي يستند إلى الجيش والولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام حكمه. تحت ضغط الشعبي ومساندة مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية يغادر الشاه البلاد ويعود آية الله الخميني ليضع أسس الجمهورية الإسلامية وينهي حكم الأسرة البهلوي[1] .

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة، فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الخارجية.

تبلغ مساحة إيران(1.684.165) كم مربع وهي تشكل 1,27% من مساحة العالم و3,42% من مساحة قارة آسيا، وتعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والبرتغال مجتمعة.

ويحد إيران شمالا بحر قزوين وتركمنستان، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان ومن الغرب العراق وتركيا، ويبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم، والحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 كلم، وفي بحر قزوين 740 كلم، من الشمال تطل إيران على بحر قزوين الذي يعد أكبر بحيرات العالم، إذ تطل عليه إيران من ناحية الجنوب وتركمانستان وكازاخستان من الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية الغرب، ويحوي بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة، وتبلغ مساحته 450 ألف كم مربع[2].(أنظر الملحق رقم 3)

[1] مصباح عبد القادر، مرجع سابق، ص28

[2] شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي (2001–2013) رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية (2013–2014)) ص 29، ص30

يشوب التوتر والتصعيد حدود إيران الشمالية سواء مع تركيا أو مع جمهوريات أذربيجان وتركمانستان حول قضايا الحدود البرية وبحر قزوين والمقاطعات الحدودية، وبالنسبة للحدود الشرقية مع باكستان وأفغانستان فهي مضطربة بسبب العداء التاريخي بين طالبان وإيران وأيضا بسبب التواجد الأمريكي عقب احتلال أفغانستان، وهو ما أفرز ضغوط استراتيجية على إيران.

أما الحدود الغربية خاصة مع العراق، فقد كانت سببا لحرب دامت 8 سنوات في مطلع الثورة بسبب الخلاف حول شط العرب ومناطق حدودية أخرى.

ويبلغ عرض مضيق هرمز 29 ميلا بحريا في أضيق موقع بين الكتل البحرية بجزيرة مسندم والساحل الإيراني من الناحية الشمالية الشرقية عند جزيرة سرك، ويبلغ طول المضيق 40 ميلا، ويسمى نسبة إلى جزيرة هرمز الإيرانية، وكان سابقا يسمى بمضيق سلامة نسبة إلى جزيرة سلامة التابعة الآن لسلطنة عمان.

إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من كل مكان من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي هي الأطول مقارنة بسواها، كما أن الخليج هو المعبر الرئيسي للدخل الوطني الإيراني[1]

الإمكانات الاقتصادية لإيران.

يعد المحدد الاقتصادي من أهم العوامل والمتغيرات المتحكمة في قوة الدولة وفي التأثير على سياستها الخارجية لأنه الداعم الأساس لباقي المحددات الأخرى بما يوفره من إمكانيات وقدرات للدولة تجعلها تستقل عن التأثير الخارجي وتؤثر بآلياتها الاقتصادية.

1- الطاقة :

تتمتع إيران بوفرة في الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز إذ بلغ الاحتياطي المؤكد في يناير 2000 حوالي 89.7 مليار برميل أي 9%من الاحتياطي العالمي[2].

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص 32، ص33

[2] المرجع نفسه، شنين محمد المهدي، ص34، ص35

لكن الصادرات الإيرانية من الطاقة بدأت تتأثر بفعل العقوبات المتزايدة بسبب الملف النووي والتهديدات المتتالية بإغلاق مضيق هرمز وأيضا تراجع الاستثمارات، مما سيكون له تداعيات وخيمة على اقتصاديات الدول التي تشهد نموا سريعا مثل الصين.

2- الطاقة النووية:

تدرك إيران أهمية هذه الطاقة في دفع عجلة الاقتصاد، كما تدرك أهمية ديمومتها لذلك عمدت إلى إحياء البرنامج النووي الذي انطلق قبل الثورة، وذلك للتقليل من الاعتماد على النفط القابل للنضوب، ولتأسيس بنية تحتية طاقوية مستدامة، وقد نجحت إيران في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي، وامتلاكها لدورة الوقود النووي الكاملة كما أعلن أحمدي نجاد 11 أفريل 2006.

3- النمو الاقتصادي:

يشهد الاقتصاد الإيراني نموا بطيئا ومتراجعا بسبب الحصار الاقتصادي والارتباط بالعائدات النفطية المتذبذبة، إذ تورد تقارير أمريكية أن معدل النمو كان 1,9% في 2012، بينما يتوقع له البنك الدولي أن يكون بين (1-%) و(0,5-%) في 2013، وتجاوز معدل النمو في 2007 حاجز 2,5% سنويا في المرتبة الرابعة إقليميا و137عالميا.[1]

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الايرانية

إن المتتبع والدارس لمسار العلاقات الإيرانية/السعودية سيمنح العديد من حالات التصادم كما ستظهر له بعض علامات التفاهم، فتلك العلاقات عبر فتراتها التاريخية المختلفة تميزت بالصعود والهبوط والوئام والخصام عاكسة بذلك مجموعه من التطورات

[1] المرجع نفسه،، ص 37، ص40

والتفاعلات التي شكلت محددا لطبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، مازجة في داخلها كل عناصر المذهبية الدينية والمصلحية السياسية وحتى التأثيرات الخارجية[1].

بدأت العلاقات الرسمية بين إيران والمملكة العربية السعودية منذ عام 1928، ولم تكن دائما في أحسن أحوالها بسبب المؤثرات الإقليمية لا سيما بعد الثورة الإيرانية، تطورت العلاقات بعدها في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية حددت بقوة شكل السياسة الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية هما: المؤسسة الدينية المتأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية، أما القوة الأخرى التي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية، والتي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة.

وبعد توتر العلاقات الخليجية العراقية إثر احتلال الكويت، ركزت السعودية جهودها على احتواء إيران من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بعد مصادمات موسم الحج في 1987، إضافة إلى عدم تصعيد النزاع الإيراني الإماراتي وتجميد إعلان دمشق الذي ارضته طهران، وهكذا تسعى السعودية إلى تأسيس التحدي القادم من إيران عن طريق امتصاص الاندفاعات الإيرانية، وفي ظل هذه الاستراتيجية حدثت تطورات مهمة ولا سيما بعد انتخاب الإصلاحي محمد خاتمي، والذي سعى إلى علاقات جديدة مع دول الجوار الإقليمي حيث شهدت هذه المرحلة زيارات متبادلة بين الطرفين.[2]

بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاري اقتصادية مهمة دون وسيط، حيث وصل التبادل التجاري سنة 1999 إلى 150 مليون دولار وعدد المشاريع المشتركة 12

[1] بلال قريب، الثابت المتغير في السياسية الخارجية الايرانية اتجاه منطقة الشرق الاوسط (مجلة المفكر، 15، جوان 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة) ص 842

[2] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص152، ص153

مشروعا استثماريا، وبلغ إجمالي رأس مال المستثمر 280 مليون دولار 77٪ منها للجانب السعودي و12٪ للجانب الإيراني والباقي لشركاء آخرين.

وسبقت هذه المشاريع زيارات متبادلة على أعلى المستويات والتي عززت من الاتفاقات المشتركة[1]، فبعد تولي علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران أواخر 1989ظهرت انفراجة كبيرة تؤكد إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات بين إيران والسعودية[2] بداية من زيارة الرئيس رفسنجاني ثم تلتها زيارة الرئيس محمد خاتمي في عام 1999، شهدت العلاقات الإيرانية السعودية تطورا ملحوظا في الفترة 1999_2005، وقد انعكس ذلك في عقد اللجنة المشتركة أكثر من ثماني اجتماعات في الفترة المشار إليها، كما تم التوقيع على أكثر من 25 اتفاقية بين الطرفين أهمها الاتفاقية الأمنية، كان هذا التقارب نتاج "سياسة نزع التوترات التي انتهجها الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وسلفه هاشم رفسنجاني أحد أبرز الداعين لتعزيز العلاقات مع السعودية إلا أن هذه السياسة تراجعت بسبب حالة الاستقطاب في المشهد السياسي الداخلي، والذي انتهى بعودة قوية للمؤسستين الدينية والعسكرية عبر انتخاب نجاد في 2005.[3]

شكل تولي نجاد للرئاسة انقلابا آخر عاد بفكرة الثورة من جديد، لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رفسنجاني وخاتمي كانت إستثناء في تلك العلاقة، إذ زادة حدة التوتر بين البلدين بسبب الشحن الطائفي في المنطقة، إضافة إلى سياسة إيران النووية التي تلقي بظلالها الأمنية على دول الخليج، علاوة على تنامي الدور الإيراني في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، فكانت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد عاملا أزم من علاقات البلدين.

---

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص153

[2] فداء يوسف أبو جزر، العلاقات السعودية و انعكاساتها على دول الجوار العربي (2005.1997) رسالة ماجستير (جامعة الازهر–غزة 2014)

[3] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص153

في هذا السياق صرح على أكبر هاشمي رفسنجاني لمجلة الدراسات الدولية الإيرانية، أن بعض المسؤولين في حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد يسعون لإعاقة أي مساع لتحسين العلاقات بين السعودية وإيران، بل ومحاولة البعض تشويه العلاقة بين الجانبين، كما أضاف رفسنجاني بأن المتشددين لا يفكرون في العواقب، مشددا على أنه لو سيطرت السعودية وإيران على المتطرفين وتصريحاتهم لعم الهدوء العالم الإسلامي.

توضح تصريحات رفسنجاني التباينات داخل النخبة السياسية الإيرانية حول العلاقة مع السعودية لكن الطابع التنافسي ظل غالبا على علاقات البلدين، إذ عملت إيران على تعزيز دورها محاولة التغلب على الدور السعودي الذي مثل دور المعرقل والمنافس الإقليمي للتطلعات الإيرانية.

إذ بعد انهيار العراق، أثر الاحتلال، انحصر التنافس بين السعودية وإيران، حول "الدولة المركز core stage" للنظام الأمريكي الفرعي في الخليج وهو ما دفع كل منهما لبناء استراتيجية تعزز مكانته في الإقليم.

فمن بين الأقاليم التي تنتمي إليها إيران يعتبر الخليج الأهم، نظرا لأنه منطقة حيوية لإيران اقتصاديا وعسكريا، كما أنه كان دائما مصدر تهديد أمني، وبعد احتلال العراق في 2003، وعودة التوجه الراديكالي في السياسة الإيرانية إثر انتخاب أحمدي نجاد في 2005، إلى جانب القضية النووية، كل هذه المتغيرات شكلت قلق ومخاوف خليجية لاسيما السعودية، بسبب اختلال التوازن لصالح إيران التي زاد نفوذها في العراق والمنطقة. [1]

وتتنافس السعودية وإيران في عدة ساحات، وحسب الدكتور محجوب الزويري فثمة أربعة ملفات كبرى بين البلدين تتفرع منها جملة من القضايا العامة، أول هذه الملفات هو الملف الديني المذهبي، والثاني متعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي،

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص154

والملف الثالث هو العلاقة مع الغرب وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا ملف النفط ضمن منظمة الأوبيك خاصة المتعلق بالتسعير وكميات الإنتاج، وهو ملف مرتبط بطبيعة التطورات المتعلقة بالملفات الثلاثة السابقة.

كما ترى السعودية أن لإيران دور مباشر أو ربما غير مباشر في إثارة القلاقل بالمملكة من خلال تشجيع وتبني أطروحات ومواقف المعارضة الشيعية، والتضخيم الإعلامي لبعض الأحداث، تتعامل السعودية بحساسية كبيرة جدا، تجاه العامل المذهبي، وترى فيه مدخلا إيرانيا للتأثير عليها ومحاولة إيرانية لاختراق دول مجلس التعاون الخليجي والتأثير على توجهاته بما يلائم مصالحها، وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية وترى أنه يتعدى على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة. [1]

فتسعى السعودية إلى لجم الاختراق الإيراني للمنطقة، والذي تحقق لها عبر علاقاتها مع سوريا وحزب الله والمقاومة الفلسطينية والقوى الشيعية في العراق، وعبر الصورة التي اكتسبتها لدى قطاعات معينة في المجتمعات العربية السنية أو الشرائح الطبيعية في دول الجوار. إذ ترى السعودية في تنامي الدور الإيراني مهددا ومقلصا من مصالحها بسبب التحديات التي يفرضها هذا التمدد، والمكاسب التي يحققها باختراقه مناطق نفوذ جديدة، وفي إطار العلاقة مع الغرب فهناك استياء إيراني مما أسماه بعض المسؤولين الإيرانيين بالتماهي السعودي مع الجهود الغربية، لفرض عقوبات وعزلة دولية على إيران، من قبل سعت السعودية على تدعيم علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا والصين للحلول كبديل عن إيران، ومؤخرا أضحت الساحة اليمنية ميدانا للاشتباك السياسي وصراع الأدوار بين السعودية وإيران بسبب ما تراه السعودية تمددا في عمقها الاستراتيجي بمحاذاة حدودها، وتعتقد أنه موجه ضدها لتهديد استقرارها، حيث تدعم إيران

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص155

التمرد الحوثي في محافظة صعدت شمال اليمن بينما تدعم السعودية النظام اليمني في مواجهة التمرد الشيعي القريب من الجنوب الغربي للمملكة، ولم تكتفي المملكة بدعم الجيش اليمني في حرية ضد الحوثيين، بل تدخلت هي بذاتها في نوفمبر 2009 في حرب محدودة معهم، واتهمتهم بمحاولة التسلل للحدود السعودية[1].

2011: –اندلاع مظاهرات في البحرين، ودخول قوات درع الجزيرة، وهي قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن أمنها إلى المنامة وسط اتهامات لإيران بالتورط في شؤون البحرين[2]

- اعتقال شخصين يحملان الجنسية الإيرانية عقب محاولتهما اغتيال السفير السعودي السابق لدى واشنطن وزير الخارجية لاحقا عادل الجبير.

اندلاع الثورة السورية ودعم إيران القوي لنظام بشار الأسد عسكريا وماديا وسياسيا أزم العلاقات بين الطرفين

2014: اتهامات لإيران بتوفير دعم شامل لمسلحي جماعة الحوثي الذين سيطرو يوم 21سبتمبر/أيلول على صنعاء وعلى مقر الحكومة ومقر الوزارات والمقرات الاستراتيجية كمقر البنك المركزي.

2015: إيران تغير خطاها بعد نجاح مفاوضات النووي مع دول 1+5 في جويلية/أوت.

26 مارس: بدء عشرة دول بقيادة المملكة العربية السعودية العملية العسكرية "عاصفة الحزم" ضد جماعة الحوثي وقوات الرئيس المخلوع " علي عبد الله صالح".

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص156

[2] بلال قريب، مرجع سابق، ص484

2 جانفي2016: إعدام الرياض 47 محكوما بينهم الرجل الشيعي "نمر النمر" وانتقادات إيرانية لذلك.

3جانفي: السعودية تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، عقب اقتحام مقر سفارتها بطهران وقنصليتها بمشهد [1]

المطلب الثالث: مؤثرات في العلاقات السعودية الايرانية

المؤثر الاول: يتمثل في مبدأ تصدير الثورة حيث يعتمد اساسا المشروع الإيراني بشكل أساسي إلى أدوات عربية محلية ترتبط أو تتحالف مع إيران مذهبيا، فكريا أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، حيث قامت في بادئ الأمر بتجنيد جزء رئيسي من قواتها الأمنية وتحديدا من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية، سياسية، دينية أو اقتصادية في البلدان العربية، إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب، قوى مقاومة، تنظيمات رية، وسائل إعلام، مفكرين، كتاب، جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر، ولذلك فقد تميز المشروع الإيراني بأنه لا يترك وراءه كثيرا من الأثر مبطن إذ يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحرك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب، وأيضا أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية وسائل الإعلام وغيرها[2].

حيث حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية بعد ثورات الربيع العربي، لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمى "النموذج السياسي الإيراني"، على ضوء ذلك اندفعت إيران إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط جديد في المنطقة على إنقاض الأنظمة التي سقطت واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة

[1] بلال قريب، مرجع سابق، ص484

[2] راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الايرانية و أثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن أنموذجا 1994–2013) رسالة ماجستير (جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2013) ص24

شرق أوسط إسلامي تبنته في مواجهة المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتلال العراق عام 2013 مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الاوسط الموسع"[1].

ويضيف الرئيس الحالي حسن روحاني في إشارة صريحة لإمبراطورية الساسانية حيث يقول" أصبحت إيران اليوم إمبراطورية كسالف عهدها عبر التاريخ، لطالما كانت بغداد عاصمتها ومركز هويتها وحضارتها وثقافتها، وستبقى كذلك"[2].

المؤثر الثاني: يتعلق بالمشروع النووي الايراني مما لاشك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخرا من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواءا حاليا أو على المدى البعيد، رغم أن السعودية تقبل بأحقية إيران في امتلاك التقنية النووية السلمية الا انها تتحفظ على توجهات ايران العدائية وإمكانية الاستثمار فيما هو سلمي ليتحول لعسكري

أما الدول الخليجية فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة لها أمرا مخيفا. رغم ادعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي. فإن هذا الوضع يمهد الطريق أمام سبق لامتلاك الأسلحة النووية[3].

[1] فراس إلياس، حفريات في معنى الاستراتيجية السياسية الايرانية (نون بوست 2019) المتصفح يوم 20-08-2020 https://www.noonpist.com/28530

[2] فراس إلياس، مرجع سابق

[3] أميرة زكريا نور محمد طلحة، البرنامج النووي الايراني و انعكاساتها على أمن دول الخليج العربي "2005-2016"(المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية) المتصفح يوم 20-08-2020 https://www.democraticac.de/?page=id=31

المؤثر الثالث: فهو لغة الخطاب السياسي الإيراني تجاه دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات المعلقة بين الطرفين، كجزر الإمارات الثلاث المحتلة من إيران. فعلى الرغم من محاولة الساسة الإيرانيين تخفيف لغة الخطاب، إلا أن الطبيعة العامة لهذا الخطاب يغلب عليها التهديد والوعيد، كما إن لغة الخطاب الإيراني تجاه دول المنطقة متعددة المصادر[1].

إن الطبيعة المتوترة للعلاقة بين الدول الخليجية وإيران تجعل من الصعب بناء علاقة مستقرة بينهما، بالرغم من أنه لا أحد في دول الخليج العربي يبحث عن مشكلة مع إيران أو غيرها، ويكفي المنطقة ما مر بها من ويلات وحروب، وآن لشعوبها أن تعيش بأمن واستقرار، في ظل الجوار يحترم حقوق الجار ولا يتدخل في شأنه الداخلي، بل يعمل على تطوير العلاقات الجيدة بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة بينهما، فلا أحد في المنطقة يرغب في تدمير إيران كملا يتوهم بعض الساسة في طهران، لأن دول الخليج العربي تعلم أن أي حرب في المنطقة ستصيب شظايا ها الجميع، ولنا في تجارب الحروب الثلاثة الماضية خير مثال على ذلك، كما تعلم دول المنطقة أن العيش المشترك هو السمة الحضارية في التعامل بين الشعوب والدول، وأن على الساسة الإيرانيين أن يعيدوا النظر في علاقتهم بدول الجوار، وأن يحلو مشكلاتهم معها، وأن يتخلوا عن فطر الهيمنة والسيطرة، وأن يلجأوا إلى الوسائل القانونية الدولية لحل خلافتهم مع غيرهم[2].

[1] محمد الاحمري، العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج (منتدى العلاقات العربية و الدولية، ط 1، 2015)ص26

[2] محمد الاحمري، مرجع سابق، ص27، ص28

المبحث الثاني: المواقف السعودية من التدخلات الايرانية في الشأن العربي

المطلب الأول: تجاه العراق

بعد تولي الملك (سلمان بن عبد العزيز) لمقاليد الحكم في السعودية، بدا نوع من الانفتاح بين السعودية والعراق، اذ تم تعيين أول سفير للمملكة في العراق وهو (ثامر السبهان) في 14 كانون الثاني 2016 بعد قطيعة دامت لأكثر من 25عاما، ورغم تحسن العلاقات بين البلدين، وقد تم استبداله بعد 8 أشهر على توليه المنصب وتعيين (عبد العزيز الشمري)، قائما بالأعمال في سفارة السعودية لدى العراق، وهي خطوة اعتبرها المحللون والإعلام تخفيضا لمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

ولم يوقف تقدم العلاقات بين الدولتين، فقد زار وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) العراق، تلتها زيارة رئيس الوزراء السيد (حيدر العبادي) السعودية بدعوة من الملك سلمان في 19 حزيران 2017 وكان الهدف من الزيارة حسب ما ذكر هو تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات الاقتصادية، التجارية، الحدود، القطاع الخاص، رجال الأعمال، تبادل المصالح وغيرها، ثم تلتها بعد شهر زيارة وزير الداخلية (قاسم الأعرجي)، وهي بدعوة من السعودية أيضا، وتم التطرق في الزيارة حسب المصادر التي تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب ولم تتوقف على الزيارات، انطلقت السعودية من خلال نسج علاقات مع الكرد في إقليم كوردستان العراق، وفتحت قنصلية أربيل، كما صاعدت من نشاطاتها التجارية، وكانت الزيارة التي قام بها رئيس إقليم كوردستان إلى الرياض وحفاوة الاستقبال الرسمي،[1] دليلا على عمق العلاقة بين

[1] مركز الفرات، التقارب السعودي مع العراق و أثره على العلاقات العراقية مع ايران، المتصفح يوم (27-07-2020) fcdrs.com/ polotics/894

الطرفين، ونتيجة لتصاعد العلاقات بينهما أعلنت إيران قلقها الكبير من أن السعودية تسعى "لدور تخريبي" عبر تشكيل قاعدة نفوذ في شمال العراق تؤثر على إيران بشكل مباشر .

وسعت السعودية أيضا لتطوير علاقات مع العرب السنة في العراق، ودعمت تشكيل تحالف القوى الوطنية (تضامن) والذي ضم القوى السياسية السنية في الساحة العراقية، كما دعمت تشكيل قائمة انتخابية دعمتها بشكل مباشر في انتخابات مجلس النواب العراقي 2018، وانتهجت السعودية سلوكا مختلفا عن السابق تجاه القوى السياسية الشيعية عبر محاولاتها نسج علاقات مع المحور الشيعي المناوئ إلى حد ما للنفوذ الإيراني المطلق في العراق، وكانت تجليات ذلك من الزيارة التي دعت لها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ورئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم إلى الرياض، في إشارة إلى دور سعودي لدعم التوجهات الشيعية الوطنية. على الجانب الآخر بدأت السعودية في نهج سلوك مختلف متناغم أيضا مع السياسة الجديدة في بغداد التي انتهجتها حكومة السيد العبادي[1]

المطلب الثاني: تجاه سوريا

دائما كانت السعودية تنظر إلى الروابط والعلاقات الوثيقة، بين الأسد وإيران نظرة ريبة كونها قائدة العرب في قضايا بلاد الشام وفلسطين، فإنها تشعر بأن النظام السوري هو رأس حربه لإيران في المنطقة، حاولت السعودية إيقاف سوريا عن الدوران في فلك إيران، لكن بدون جدوى،

ويرجع تدخل السعودية في سوريا بعد أن رأت تفرد إيران بالنفوذ في العراق وخاصة بعد انسحاب الأمريكيين، مع وجود قوى لها في سوريا سوف يطوفها بهلال

[1] حسام بوتاني، السلوك السعودي تجاه العراق : وقفة مراجعة(TRTعربي 2019) المتصفح يوم (27-07-2020) https://www.trtarabi.com/opinion/A9-17785

إيراني يمتد شمال شبه الجزيرة العربية في كل من العراق والشام، فضلا عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن، حيث التمرد الحوثي ومحاولات طهران التدخل في الشؤون الدينية لدول خليجية عدة حيث توجد أقليات شيعية مهمة، لذلك عندما اندلعت الحراك السوري.

لذلك كان تدخل المملكة قويا وسريعا لحظة اندلاع الحراك السوري، والعمل على إنشاء نظام بديل عن نظام الاسد ليكون قريبا للرياض ويشكل خليفا استراتيجيا لها، ليحقق أولوية أمنية كبرى بالنسبة للسعودية، لذلك نرى أن السعودية قد استخدمت القوة العسكرية لإطاحة النظام السوري[1]

و تبنت السعودية حيال سوريا والنزاع المسلح فيها سياسة خارجية متشددة، لعدة اعتبارات على رأسها التحالف السوري الإيراني، حيث دعت لرحيل وإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، ودعمت المعارضة السورية السياسية الممثلة الهيئة العليا للمفاوضات برئاسة رياض حجاب مقرها في الرياض، وأيضا منصة الرياض... حيث وفرت لهم ملذات آمنة ومنابر سياسية لطرح وكانت تحمل مقترحات لحل النزاع السوري وكانت من بين الذين صوتوا لإخراج سوريا من الجامعة العربية وتسليم مقعدها للمعارضة، ولليوم ومع تقدم في وتيرة التسويات ترفض المملكة المقترح الداعي لإعادة سوريا للجامعة العربية.[2]

و السياسة الخارجية السعودية تجد أن الحلول لا تتجاوز خيارين، إما حل سياسي، وإما حل عسكري، وفي جميع الخيارات لوجود لبشار الأسد مبينا أن الحل السياسي مبني

[1] سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011–2015، رسالة ماجستير (جامعة الازهر، غزة، 2016)ص73، ص74

[2] أمينة أحمد حرزلي، توجهات السياسية الخارجية السعودية تجاه القضايا العربية في ظل عهد محمد بن سلمان (المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية) المتصفح يوم 20–08–2020، https://democrac.de/?p=57524

على تأسيس مجلس انتقالي يدير أعمال البلاد ويحافظ على مؤسساته المدنية والعسكرية، ويضع دستورا جديدا ويعمل على تجهيز وإعداد البلاد لانتخابات وجميع ذلك يشترط ألا يشمل بشار الأسد.

وعليه أن مجريات الأحداث في سوريا، ستتطور إلى أسوء حالاتها، وخاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، واستفحال التنظيمات المتشددة، التي تخدم أجندات خارجية لن تخدم سوريا ولا الدول الخليجية، وإنما تعمل على تمزيق سوريا إلى أجزاء، منها ستبقى دمشق إلى النظام السوري، وباقي الأراضي السورية ستتحول إلى دويلات تقسمها الجماعات والتنظيمات التكفيرية المتشددة حسب أهوائهم وايديولوجياتهم، وبالتالي السعودية خسرت سوريا كما خسرت العراق لأنها اعتمدت من جديد على الولايات المتحدة في المنطقة، التي فتحت المجال لروسيا لإنقاذ الأسد، والتفاعل في المنطقة. نظام السوري، إما عبر تسليح المعارضة أو عبر الإيعاز لتدخل عسكري إقليمي أو دولي[1]

ترى المملكة أن الحل السياسي للأزمة السورية والقائم على مبادئ جنيف 1 بتشكيل هيئة حكم انتقالية، والحفاظ على وحدة سوريا الوطنية والإقليمية والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية المدنية والعسكرية لتمكينها من إدارة شؤون البلاد، لن يكتب له النجاح إلا برحيل الأسد وعدم شموله في أي ترتيبات مستقبلية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية بما فيها حزب الله وتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية بدول المنطقة، وأكد أهمية دعم توصيات اللجنة الدولية للتحقيق لتقديم بشار الأسد وبقية أعوانه إلى المحاكمة لإصدار العقوبات التي يستحقونها لقاء جرائم الحرب التي اقترفوها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.[2]

[1] سفيان أحمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص75

[2] مكة المكرمة، 3 محور تحدد الرؤية السعودية لحل الازمة السورية المتصفح يوم (27-07-2020) https://www.google.com/amp/s/mekkahnewspapr.com/ampArticle/9644

وعلى الصعيد الانساني استقبلت المملكة نحو مليونين ونصف مليون مواطن سوري منذ بدء الأزمة ومنحتهم حرية الحركة التامة، ومنح لمن أراد منهم البقاء في المملكة الذين يبلغون مئات الألوف، كل التسهيلات، بكل ما يترتب عليها من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم، حيث يوجد حاليا أكثر من 100 ألف طالب سوري على مقاعد الدراسة المجانية[1]،

المطلب الثالث: اتجاه اليمن

في عهد الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز الذي تسلم زمام الأمور في المملكة السعودية في ظروف إقليمية استثنائية، حيث تشهد المنطقة عدد من المتغيرات الجيو سياسية الهامة لاسيما في دول الجوار، وشكلت أزمة اليمن بعد تولي الملك بن عبد العزيز، تحدٍ خارجي، وعلى رأس أولوياته الخارجية وخاصة بعد تفاقم الأزمة اليمنية بسيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على السلطة، الأمر الذي شكل تهديدا مباشرا لأمن المملكة، فيجعلها في محط الأنظار من قبل تنظيم القاعدة، وأرض خصبة لدخول تنظيم الدولة "داعش" على الخط وخاصة في الشمال اليمني، مما يضيف تعقيدات جديدة في المنطقة[2].

وتعاملت السياسة السعودية تجاه اليمن وفق عدة محددات ومرتكزات، ذلك لتأثرها أكثر من أي طرف إقليمي ودولي، بسبب التماس والجوار الجغرافي بين البلدين والتشابه والتشابه الثقافي، وعلى هذا الأساس اتبعت السعودية كافة الوسائل والأدوات لتحقيق حماية أمنها القومي والقضاء على التحديات الموجودة في اليمن لضمان حدود آمنة ومستقرة[3].

[1] مكة المكرمة، مرجع سابق

[2] سفيان أحمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص52

[3] نفس المرجع، سفيان أحمد محمود الشنباري، ص52

في وقت متأخر من مساء يوم الاربعاء 25 مارس 2015 بدأت اسراب من طائرات سلاح الجو السعودي قصف أهداف عسكرية في اليمن تخص مواقع تابعة لجماعة الحوثي اليمنية الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" بعد طلب رسمي من الرئيس الشرعي اليمني "عبد ربه منصور هادي" بعد أن هرب من الإقامة الجبرية بالمساعدة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة. وأعلن عن العملية الذي أطلق عليها اسم عاصفة الحزم بعد انطلاقها بساعات قليلة في بيان رسمي من الرياض، وعبر مؤتمر صحفي عقده السفير السعودي في واشنطن لإيضاح الأساس القانوني للمملكة وأهدافها. وصرح أنه لم تكن هناك ثمة عوائق قانونية تضعف أو تحد من مشروعية التدخل العسكري في اليمن فقد جاء متوافق مع المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي يمنح الحكومة الشرعية (معترف بها دوليا) حق طلب التدخل العسكري من دول أخرى

وهذا التدخل متناسقا مع قرارات سابقة لمجلس الأمن الدولي، وحدد التحالف شروطا واضحة لوقف القتال وتتمثل في عودة الشرعية، وانسحاب الحوثيين من العاصمة والمدن الأخرى وتنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني[1].

كما نجد أن حركة الحوثي تعتمد الأساليب ذاتها التي تسلكها التنظيمات الشيعية المدعومة من إيران حيث العمل الثقافي والتدريب العسكري حيث كان للحوثي هدف مرحلي يتمثل في بناء تنظيم فكري قوي على أسس مذهبية وولاء طائفي ليحقق قدرا من التماسك.

ويعتبر الدور الذي اول إيران أن تلعبه في اليمن من بين الأسباب التي دعت السعودية للتدخل حيث تعتبر السعودية نفوذ إيران إلى اليمن يشكل لها تهديد، لذلك عملت السعودية على محاولة التقليل من النفوذ الإيراني في المنطقة[2] .

[1] بورحلة عبد الرحمان و تونسي فطانة، الثابت المتغير في السياسة الخارجية السعودية "دراسة حالة اليمن 2011-2015" مذكرة ماستر (كلية الحقوق، 2016) ص75،

[2] منال بوجلال، التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية " دراسة حالة التدخل في اليمن " مذكرة ماستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية – قالمة، 2019) ص66

أما الباحث في شؤون المملكة العربية السعودية منصور المرزوقي من معهد الدراسات السياسية في باريس فيرى أن السعودية شكلت التحالف العربي للتدخل في اليمن من أجل منع شيء قبل حدوثه، وذلك لتجنب أن تصبح اليمن عراقا آخر، "حيث كانت السيادة تكمن في طهران من قبل، والآن انتقلت إلى بغداد".

وفي مقال له نشرته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يرى المرزوقي بأن التدخل في اليمن يساعد المملكة على درء التوسع الإيراني في المنطقة[1].

وعلى الصعيد الانساني فقد عملت المملكة العربية السعودية على مضعفة جهوده الانسانية دعما للشعب اليمني ووقوفا لجانبه وهذا من خلال عديد الهيئات الاغاثية حيث

نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 474 مشروعا في 21 قطاعا بالجمهورية اليمنية بقيمة إجمالية تجاوزت 3 مليارات و5 ملايين دولار أمريكي، وذلك منذ إنشائه في ماي 2015، وحتى شعر أبريل 2020، وبلغ عدد المشروعات للمجال الصحي 211 مشروعا، وقطاع الأمن الغذائي 90 مشروعا، و26 مشروعا نفذت في مجال دعم وتنسيق العمليات الإنسانية،21 مشروعا في التعافي المبكر، و27 مشروعا في قطاع المياه والإصحاح البيئي، و29 مشروعا في مجال الإيواء، و21 مشروعا في الحماية، 15 مشروعا في القطاع التعليم، و7 مشاريع أخرى في التغذية ومشروع واحد في الاتصالات في حالات الطوارئ، فضلا عن عشرين مشروعا في قطاعات أخرى.

وتأتي هذه المشروعات انطلاقا من دور المملكة العربية السعودية الإنساني والريادي في توفير مقومات الحياة في أنحاء اليمن، والإسهام في مواجهة التحديات التي يواجهها السكان ورفع المعانة عن الإنسان ليعيش حياة كريمة[2].

[1] منصور المرزوقي، أسباب اهتمام السعودية باليمن أهداف إقليمية و خلفية التاريخ (موقعDW، 2016)المتصفح يوم 23-07-2020، https://wwwgoogle.com/amp/s/amp.dw.com/ar/a-360397

[2] وكالة الانباء السعودية، المتصفح يوم 23-07-2020، https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية

وخلال الفترة الأخيرة أخذ الصراع السعودي الإيراني يتأجج ويدخل دائرة الصراع الشامل، مما يفتح الباب وضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية في المنظور القريب:

المطلب الأول: الصدام المباشر

سيناريو الصدام المباشر:

يقوم هذا السيناريو على فرضية قرب حدوث الانفجار في العلاقة مابين المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك نظرا للتناقض الاستراتيجي والسياسي والمذهبي الواضح بين المصالح السعودية والإيرانية في المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع صولا للمواجهة العسكرية في أي لحظة[1]. وفي 14تموز / يوليو 2015 تم في فيينا توقيع على الاتفاق النووي الايراني بعد أكثر من 10 سنوات مفاوضات وهو ما اثار حفيظة قيادة السعودية، التي عبرت عن قلقها من هذا الاتفاق، معتبرة أن من شأنه تعزيز نفوذ ايران في المنطقة، وهذا ما دفع المملكة العربية السعودية لسعي وراء اسقاطه، ومن مظاهر التوتر الاخر التي تشهدها العلاقات بين البلدين هو الدعم الايراني المتواصل لحركة انصار الله –الحوثية– والتي في مارس أذار 2015 بدأت السعودية حملة عسكرية في اليمن لمنع الحوثيين المتحالفين مع ايران من الاستيلاء على السلطة. واتهمت الرياض ايران باستخدام المسلحين الحوثيين لتنفيذ انقلاب[2]، فقد شكلت التصريحات القوية وغير

[1] منصور أحمد ابو كريم، مستقبل العلاقات السعودية الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة (الحوار المتمدن، العدد4953) المتصفح يوم 22–08–2020
http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid488308nm1

[2] عداء وحروب بالوكالة في تاريخ العلاقات السعودية الايرانية (DW، 2016) المتصفح يوم 20–08–2020
https://m.dw.com/ar/-18957626

المسبوقة الاي أدلى بها يوم 14/05/2015 السيد علاء الدين بروغردي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني أثناء مؤتمر صحافي عقده في دمشق، وتهجم فيه على العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بعبارات خارجة عن المألوف في الأعراف السياسية والدبلوماسية، تعكس حجم التدهور في العلاقات السعودية الإيرانية، واقترابها من حافة المواجهة بأشكالها المختلفة.

فالعلاقة بين السعودية وإيران وفق معلومات استخبارية دقيقة وصلت لأشد من حالة العداء، فقد تتجه للحرب الحقيقية[1]، فقد تعرضت السفارة السعودية في طهران اعتداءات السفارة والقنصلية وكما شهدت حركة الملاحة في الخليج العربي اضطرابا لما تعرضت له السفن من اعـــتداءات حـــيث أعلنت السعودية بأن إيران تقف وراء استهداف ناقلتي النفط في مضيق هرمز، وذكرت أنها تبحث معها الخطوات التي يمكن اتخاذها ردا على هذا التطور. لدى إيران تاريخ طويل للقيام بمثل هاته التصرفات، لقد رأيناهم يهاجمون ناقلات النفط سابقا[2]. واستمرت الاحداث الى ان وصلت الى اتهمت السعودية إيران بأنها دعمت الهجوم الذي استهدف السبت موقعي نفط تابعين لشركة أرامكو. لكنها أكدت أنه لم ينطلق من اليمن، بل من موقع الشمال[3]، فقامت، إيران بتطويق السعودية واجراء مناورات عسكرية أحادية او ثنائية الجانب مع بلدان مجاورة للمملكة.

وفي المقابل، فإن السعودية تحاول تأكيد نفوذها من الجديد في المنطقة مقابل النفوذ الإيراني عبر التحالفات العربية من جديد، حيث بدأ التحالف العسكري البحري التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من البحرين، الخميس، رسميا مهمته المتمثلة في حماية الملاحة في الخليج من اعتداءات تعرضت لها سفن واتُهمت إيران بالوقوف خلفها.

[1] منصور أحمد ابو اكرم، مرجع سابق

[2] روسيا اليوم المتصفح يوم 20-08-2020، https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle-east/1015740/amp/

[3] فرانس 24، المتصفح يوم 20-08-2020، https://www.france24.com/ar/20190918

وبعد ترقب دام لأشهر منذ الإعلان عن الفكرة في يونيو/حزيران، ولد "التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية"، بعضوية 6 دول إلى جانب الولايات المتحدة، هي السعودية، الإمارات، البحرين، بريطانيا، أستراليا وألمانيا[1]. وايضا في دعم حلفاءها وخاصة عبر دعم النظام الحالي في مصر، ومن خلال البوابة السورية بوصفها رأس حربه في إسقاط النظام السوري، ومؤخرا نقلها للصراع الإقليمي مع طهران في أسواق النفط العالمية، حيث طفت إلى سطح موجة من الخلافات والتهديدات بين البلدين في هذا الجانب، ونقلت وكالات الأنباء عن الرئيس الإيراني حسن روحاني تهديده للدول المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط بأنها "ستندم" بسبب تأثر الخزانة الإيرانية بانخفاظ أسعار النفط[2]. وكما استمرت المملكة العربية السعودية في كبح جماح النفوذ الايراني وخاصة بعد –8 مايو2018: خروج ترامب من الاتفاق النووي مع إيران وتأييد الدول الخليجية للقرار.

7 أغسطس 2018: موعد إطلاق الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إين وتأييد عدد من الدول الخليجية إلى للقرار .

–8أفريل 2019: إدراج الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسة الحرس الثوري الإيراني على قوائم التنظيمات الإرهابية وتأييد الدول الخليجية للقرار[3]، فالمملكة السعودية تعد إيران منافسا كبيرا لها، بل عدوا لدودا على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاستراتيجي والايديولوجي، حتى أن السعودية أعدت استراتيجية واضحة وهي مقارعة إيران في كل بلد لها فيه نفوذ، خاصة مع وقوفها في وجه التقارب الأمريكي الإيراني في موضوع

[1] تحالف حماية الخليج يبدأ مهامه من البحرين، (العين الاخبارية) المتصفح يوم 20–08–2020، https://google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/gulf-navigation-proection-alliance-begins-missipn

[2] منصور أحمد ابو اكرم، مرجع سابق

[3] محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الايرانية السعودية (المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية،2019)المتصفح يوم 20–08–2020، https://afaip.com

الملف النووي الإيراني لأنها ترى أن هذا الملف يعطي نفوذا وهيمنة كبيرين إقليميا ودوليا[1]. واستمرت الاحداث التي لها اثر كبير عن مستقبل العلاقات بين البلدين

المطلب الثاني: سيناريو الحرب الباردة

ويقوم هذا السيناريو على فرضية بقاء الحرب الباردة بين البلدين الكبيرين في المنظر القريب، كون أن الاستراتيجية الإيرانية تقوم على عدم فتح مواجهات عسكرية بعد انتهاء الحرب مع العراق واستخدام القوة الناعمة في تنفيذ مشروعها، وفي خطبته العصماء عن انهيار السعودية المنتظر، تحدث علي رضا زكاني "محلل استراتيجي إيراني" أمام البرلمان وأشار إلى سماه مرحلة "الجهاد الأكبر" إلى إيران. مشيرا إلى نية إيران لإعداد وتصدير مشروعها ونموذجها من الثورة الإسلامية إلى المنطقة الأكبر، من أجل تحقيق ما يفهم على أنه استقلال وتحرر سياسي واجتماعي وديني في إطار ثوابت الإسلام. فالجهاد الأكبر عند الإيرانيين لا يجب أن يفهم على أنه الحرب أو القتال، وإنما هو حملة إيديولوجية، فغالبا ما يقول علماء الدين إن الجهاد الحقيقي ليس الدخول في حرب وإنما إحداث تغيير سلس لدى الآخرين، وهنا يشير "زكاني" إلى أن هذه المرحلة من الجهاد الأكبر تتطلب سياسة خاصة ونهجا حذرا لأنها قد تؤدي إلى العديد من التداعيات"، مشيرا إلى أن خطأ السعودية الشنيع آمنة بقناعة عمياء أن صوت المال سيكون أعمى في النهاية[2].

وما يؤكد على الاستمرار في هذا الموقف هو المنطلقات الايرانية في علاقاتها وخاصة مع المملكة العربية السعودية حيث صرح ولي العهد السعودي وزير الدفاع،

[1] منصور أحمد ابو اكرم، مرجع سابق

[2] نفس المرجع، منصور أحمد ابو اكرم.

الأمير محمد بن سلمان، أن المملكة العربية السعودية "لن تلدغ" من إيران مجددا، على حد تعبيره، مشددا على أنه لا يوجد نقاط الاتقاء بين إيران وطهران للحوار والتفاهم[1].

كيف أتفاهم مع واحد أو نظام لديه قناعة مرسخة بأنه نظام قائم على أيدولوجية متطرفة منصوص عليها في دستوره وفي وصية (زعيم الثورة الإيرانية الراحل: روح الله الموسوي)[2].

ويرى عبد الباري عطوان بالنظر للطبيعة العلاقات السعودية الايراني على مدار العصر الحديث نجد أنها غلب عليها طابع الحرب الباردة وهو الامر المرشح للاستمرار خلال الفترة القريبة القادمة[3]

المطلب الثالث: سيناريو التوافق

يقوم هذا السيناريو على فرضية وصول الطرفين المملكة العربية السعودية وإيران إلى تفاهمات مشتركة تراعي مصالح البلدين، ترتكز على قاعدة اقتسام النفوذ والمصالح بهدف خفض مستوى التوتر في المنطقة والتفرغ لخطر مواجهة الجماعات الإرهابية التي أصبحت تهدد استقرار البلدين، وذلك نظرا لكون البلدين يعانوا من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فإيران مازالت متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها بسبب البرنامج النووي الإيراني، والسعودية تعاني من أزمة اقتصادية بسبب انخفاض سعر البترول. وحسب توقعات المراقبين فإن ايران تتجه إلى تهدئة مع السعودية على كل الجبهات، وهي آخذة بعين الإعتبار أن الأزمة السورية ليست قريبة الحل، واحتمال أن تحل بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوما بعد يوم. وبالرغم من احتدام

[1] Cnn بالعربية، التصفح يوم 20-08-2020، https ://arabic .cnn.com/middle-east/2017/05/03/saudi-mohammed-ben-salman-relationship-iran.

[2] نفس المرجع، Cnn بالعربية.

[3] منصور أحمد ابو اكرم، مرجع سابق.

الصراع بين السعودية وإيران، يرى البعض أن هنالك أطرافا سعودية وإيرانية لا تريد أن تصل الأمور إلى حد المواجهة، فقد ظهرت نداءات كثيرة من الساسة الإيرانيين وجهت إلى المرشد الأعلى علي خامنئي من أجل تلطيف الأجواء مع الرياض مذكرة إياه، بتدخل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في اليمن والذي فشل هناك "بالرغم من الدعم العربي اللا محدود له في تلك الفترة"[1]. واضافة الى هذا ما تم في 4 يوليو/تموز2017: المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي يكشف السعودية وافقت على استضافة هيئة قنصلية مؤقتة لخدمة الحجاج الإيرانيين[2]. وهذا يدعم سبل التقارب بين البلدية رغم الازمات المتتالية بينهما وغير بعيد عن هذا الحدث وفي يوم

-25أكتوبر/تشرين الأول2017: الحكومة السويسرية توافق على اتفاق السعودية وإيران يقضي بأن تمثل السفارة السويسرية في الرياض المصالح الإيرانية في السعودية وأن تتكفل السفارة السويسرية في طهران برعاية المصالح السعودية في إيران[3].

لذلك فإن السيناريو الأقرب إلى التحقيق خلال الفترة القادمة هو استمرار الحرب الباردة بين الطرفين، رغم تفاقم التصريحات والتهديدات الإيرانية الموجهة نحو السعودية.

[1] منصور أحمد ابو اكرم، مرجع سابق

[2] العلاقات السعودية الايرانية توتر له تاريخ، (الجزيرة،2016)المتصفح يوم 20-08-2020، https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/events/2016/01/6

[3] الجزيرة، مرجع سابق

استنتاجات الفصل الثاني

لقد فرض الموقع الجيوسياسي الايراني وامكانياتها بالإضافة الى توجهاتها وخاصة تجاه الدول العربية وبالأخص الاقليات الشيعية على المملكة العربية السعودية مضاعفة الجهود في سياستها الخارجية تجاه إيران خصوصا ان العلاقات بين البلدين شهدت توتر دائم إلى أن قطعت بسبب الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، وانتهجت الرياض مواقف عد من التدخلات الايرانية ي الدول العربية وأهمها العراق وسوريا واليمن نظرا للأهمية هذه الدول في المنطقة ولكلتا البلدين ومن هذه المواقف والازمات التي عصفت بالمنطقة واثرها في مستقبل العلاقات السعودية الايرانية

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر موضوع السياسة الخارجية السعودية وعلاقات الرياض بطهران موضوعا من أعقد المواضيع التي تحظى باهتمام في الدراسات الاكاديمية

فالمملكة تمتلك كافة مواصفات الدواة القوية فلديها القوة الاقتصادية والمالية والنفطية فضلا عن موقعها الجغرافي وبوصفها حامية الحرمين الشريفين وراعيتهما. فنطلقت هذه الدراسة بالتحليل في مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية للمملكة انطلاقا من الحيز الاقرب والمتمثل في البيت الخليجي حيث تبنت المملكة مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي على الرؤية المشتركة التي تخدم الدول والمصلحة العام لهم، فيما تصب ايضا المملكة ودون اهمال في الوطن العربي الذي يشكل لها اهتمام هو الاخر من خلال دعم النسيج العربي وروابط الاخوة العربية، والمحافظ على امن الوطن العربي، وللأن المملكة العربية السعودية مهد الاسلام وخدمتها لأقدس بقاع الارض الحرم المكي والمدني وكل معالم الاسلام في مكة والمدينة وكل عموم المملكة، لنجد الصعيد العالمي ودورها الكبير في مكافحة الارهاب وسياسية في السوق النفطية وايضا مواقفه الانسانية .

في عديد من المحددات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي التي بدورها تصيغ السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية والتي منها الموقع الجيو سياسي وايضا ما تتمتع به من مقدرات وموارد طبيعية بالإضافة الي ما يعيشه المحيط العربي والساحة الدولية من تصاعد ازمات وايضا مع الانتشار الواسع للحركات الارهابية وما يشكله هذا المتغير وموقف الغرب منه وهذا ما يدعو الي المملكة تلائم سياستها الخارجية والمتغيرات الحاصلة على كافة الاصعدة .

مع وصول الملك سلمان لسدة الحكم في المملكة العربية السعودية في ظل ظروف إقليمية وما تشهده العلاقات السعودية الايرانية من توتر والتي انتهت بقطع العلات بعد

أزمة الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، وايضا تاريخ العلاقات بين البلدين والملفات المؤثرات فيها وما يشهده الدول العربية من تدخلاتها وبحكم المكانة الكبيرة والدور الريادي للمملكة في الوطن العربي وما تعيشه المنطقة عددا من المتغيرات الجيوسياسية الهامة لاسيما في دول الجوار والموقف السعودي والتصدي لدور الايراني في كل من العراق وسوريا واليمن ودعم جهات لها ترابط ديني وفكري وطائفي بطهران والذي يندرج ضمن المشروع الايراني في تصدير الثورة حيث سعت التوجهات السعودية الجديدة الى وقف التمدد النفوذ الايراني في الدول العربية مستفيدة بالاضطرابات التي تشهدها المنطقة والذي بدوره يمدد في القطيعة التي تعيشها العلاقات بين البلدين ومستقبلها في ظل الازمات المتتالية بين السعودية وايران وحتى في الدول الحليفة لهما .

الاستنتاجات

- ✓ تعتبر البيئة الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط محددا أساسيا لطبيعة السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران
- ✓ أن القرار السعودية يمر عبر عدة مؤسسات رسمية وغيرها
- ✓ أثبتت الرياض انها لا تتهاون في مس أمنها القومي ومحيطها الجيوسياسي المباشر
- ✓ تصاعد الازمات التي يشهدها الشرق الاوسط نتيجة التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية للدول ودعم الاقليات على الانتماء الطائفي والفكري
- ✓ السعي الايراني في إحياء امجاد تاريخية والتوسع طائفيا من اجل الهيمنة وبسط النفوذ

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: يوضح مرتكزات السياسية الخارجية السعودية

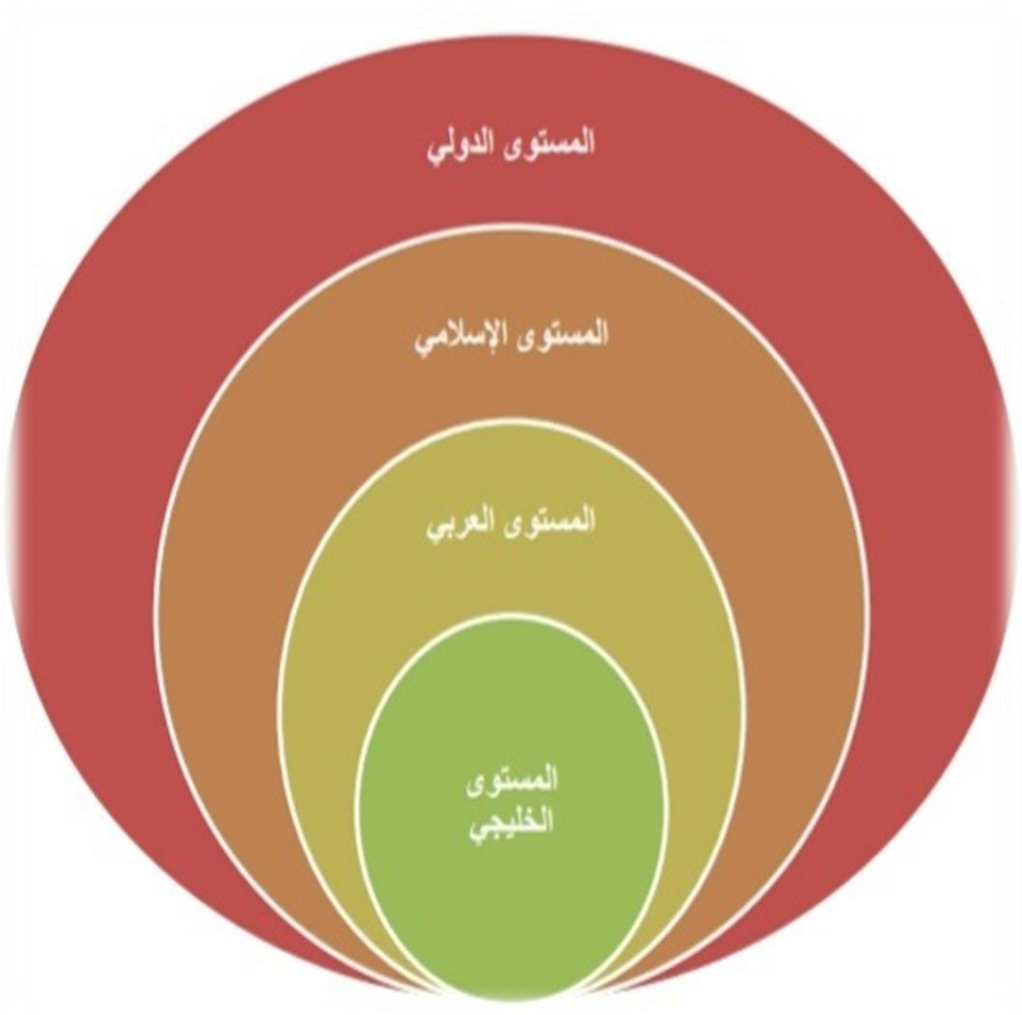

المصدر: 27- مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، القضية الفلسطينية انموذجا، رسالة ماجستير (جامعة نايف، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض 2015) ص37

الملحق رقم 2: يوضح الموقع الجيوسياسي للملكة العربية السعودية

المصدر: مجلة رحلة المتصفح يوم، 27-08-2020

Https://www.rhalaa.com/2016-08/saudi-arabia-mapk?m=1

الملحق رقم 3: يوضح الموقع لإيران

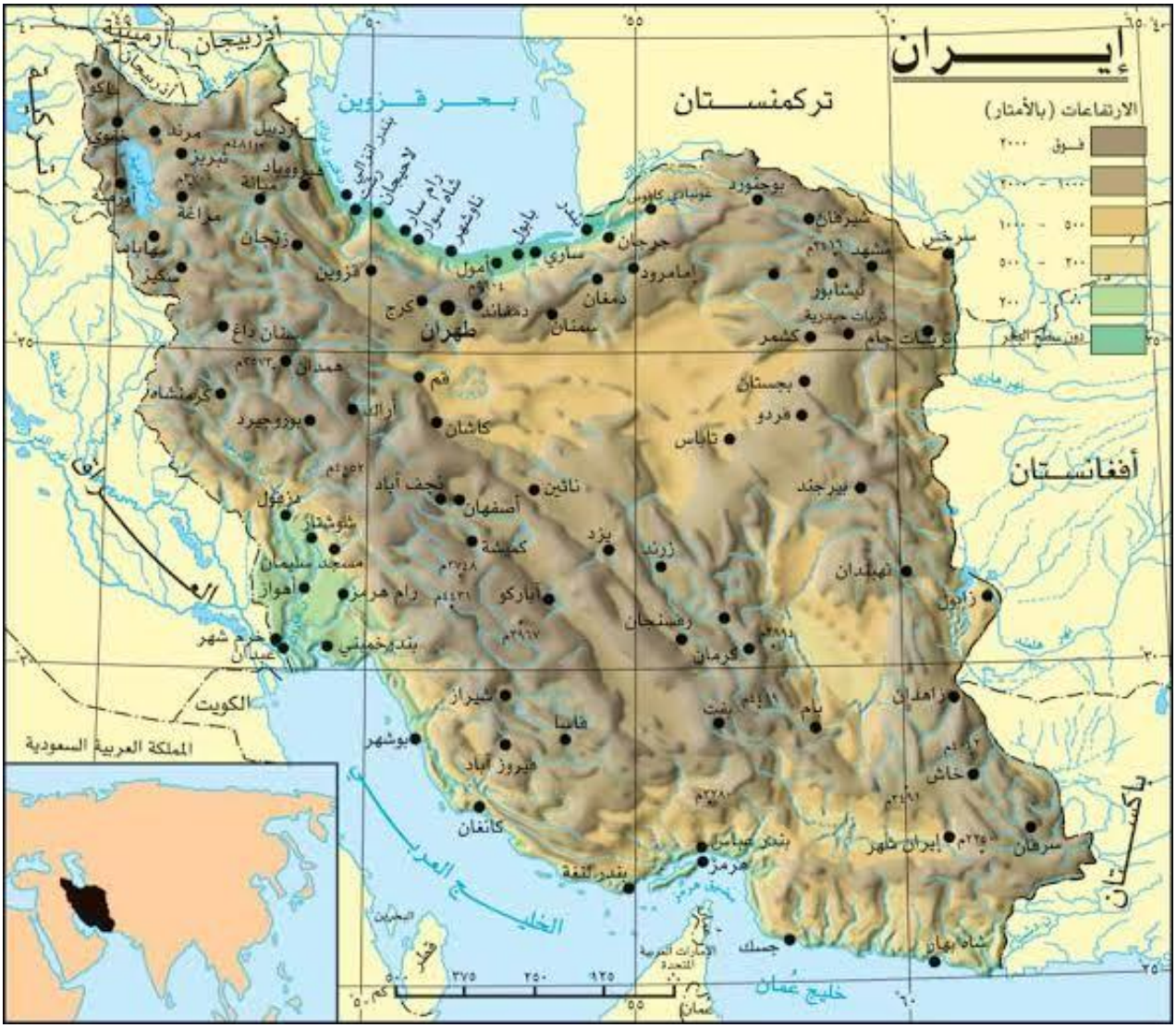

المصدر: مجلة رحلة المتصفح يوم، 27-08-2020

Https://www.rhalaa.com/2016-08/ira-mapk?m=1

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

4- أحمد نوري النعيمي، عملية صناعة القرار في السياسية الخارجية "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا " (2011)

2- الجمعية الجغرافية السعودية، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية الجزء الاول (العبيكان للنشر، الرياض، 2000)

3- بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية،(الرياض، مطبعة الفرزدق التجارية العدد الثامن، 1996)

4- بيتر ويلسون – دوجلاس جراهام، السعودية العاصفة القادمة، ترجمة محمد مطوع (دار الكتب للنشر والتوزيع، 2015)

5- دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن (الامم المتحدة، المكتب المعني بالمخذرات والجريمة (نيويورك 2009)

6- سامي بن عبد الله المغلوث، اطلي الحج والعمرة (العبيكان للنشر، 2014)

7- عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية2002–2010 (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2015)

8- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الاسلامية رؤية مقارنة (جامعة الموصل)

9- عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع (بيروت، الشركة العربية للأبحاث والنشر 2011، ط2)

10- عرفات على جرغون، العلاقات الايرانية – الصراع- الانفراج–التوتر (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،2016،ط1)

11- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية (معهد الانماء العربي، ط1،1980)

12- فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، المجالس المفتوحة والمفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية (الرياض، دار المعراج الدولية للنشر،2000، ط 1)

13- محمد الاحمري، العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج (منتدى العلاقات العربية والدولية، ط 1، 2015)

14- محمد صادق اسماعيل ،محلس التعاون الخليجي في الميزان ،(مكة، طريق العلم، ط1 ،2010)

15- محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية (الرياض ، مكتبة العيبكان، 2004،ط1)

16- محمد صادق إسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي (دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009)

17- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج(القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ط1)

18- معهد الدراسات الدبلوماسية، السياسة الخارجية السعودية لمئة عام (السعودية، مؤسسة الاصطفاء للطباعة (دبس)1998)

19- نهاد الغادري، السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب، (باريس)

20- همسه الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات (دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)

ثانيا: الرسائل والمذكرات

21- أيمن عبد الله النيرب "العلاقات الإيرانية-السعودية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي (2005-2015) رسالة ماجستير (جامعة الأزهر -غزة كلية العوم السياسية والآداب والعلوم الانسانية، 2016)

22- بورحلة عبد الرحمان وتونسي فطانة، الثابت المتغير في السياسة الخارجية السعودية "دراسة حالة اليمن 2011-2015" مذكرة ماستر (كلية الحقوق، 2016)

23- راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن أنموذجا 2013-1994) رسالة ماجستير (جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2013)

24- شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013) رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر ببسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014)

25- فداء يوسف أبو جزر، العلاقات السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (2005.1997) رسالة ماجستير (جامعة الازهر-غزة 2014)

26- محمد مقروف ، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أطروحة دكتوراه في علوم القانون العام (جامعة الجزائر2 السعيد حمدين ، كلية الحقوق 2016)

27- مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، القضية الفلسطينية انموذجا، رسالة ماجستير (كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقليمية والدولية، الرياض 2015)

28- منال بوجلال، التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية " دراسة حالة التدخل في اليمن " مذكرة ماستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية – قالمة، 2019)

29- مصباح عبد القادر، السياسية الخارجية الايرانية تجاه السعودية، مذكرة ماستر (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم السياسية، 2018-2017)

30- نصيب عتيقة، نموشي نسرين، النظام السياسي في إيران، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية 2008-2009)

ثالثا: مراكز الدراسات والموسوعات

31- أميرة زكريا نور محمد طلحة، البرنامج النووي الايراني وانعكاساتها على أمن دول الخليج العربي "2005-2016"(المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية) https://www.democraticac.de/?page=id=31

32- مركز الفرات، التقارب السعودي مع العراق وأثره على العلاقات العراقية مع ايران، fcdrs.com/polotics/894

33- محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الايرانية السعودية (المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية،2019)، https://afaip.com

34- صباح نعوش، النفقات العسكرية السعودية: أسباب ارتفاعها(2من4) البيت الخليجي للدراسات والنشر، https://gulfhouse.org/posts/3861

35- آلية انتقال الحكم في السعودية، موسوعة الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/06/21

رابعا: المجلات

36- بلال قريب، الثابت المتغير في السياسية الخارجية الايرانية اتجاه منطقة الشرق الاوسط (مجلة المفكر، 15، جوان 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)

37- مثنى علي المهداوي مجلة العلوم السياسية، واقع تدريس السياسية الخارجية في كلية العلوم السياسية (العددان 38-39)

38- منصور أحمد ابو كريم، مستقبل العلاقات السعودية الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة (الحوار المتمدن، العدد4953)

39- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid488308nm1

40- المجلة السعودية: رؤية 2030 وتوطين الصناعة العسكرية، https:// arb.majalla.com/node/78411

خامسا: الصحف

41- مكة المكرمة، 3 محور تحدد الرؤية السعودية لحل الازمة السورية https://www.google.com/amp/s/mekkahnewspapr.com/ampArticle/9644

42- صحيفة الرياض، السبت 4 أبريل 2015، العدد 17085، https://www.alriyadh.com/1036166

43- جريدة المدينة، الخميس 23-09-2010، https://www.google.com/amp/s/www.al-madina.com/ampArticle/47753

سادسا: المواقع الالكترونية

44- منصور المرزوقي، أسباب اهتمام السعودية باليمن أهداف إقليمية وخلفية التاريخ (موقعDW، 2016)، https://wwwgoogle.com/amp/s/amp.dw.com/ar/a-360397

45- حسام بوتاني، السلوك السعودي تجاه العراق: وقفة مراجعة (TRTعربي 2019) https://www.trtarabi.com/opinion/A9-17785

46- فراس إلياس، حفريات في معنى الاستراتيجية السياسية الايرانية (نون بوست 2019) https://www.noonpist.com/28530

47- التحالف الدولي، المملكة العربية السعودية، https://
theglodalcoalition.irg/ar/partner

48- سفيان فجري، كيف تتحكم السعودية في التيار السلفي في العالم العربي، https://
www.france24.com/ar/20120924

49- طارق خالد، وكالة الاناضول، https://www.aa.com.tr/ar

50- موقع وزارة الخارجية السعودية: لمحة تاريخية قصيرة
https://www.mofa.gov.sa/sites/mosfaen/aboutMinistry/Pages/
aboutMinistry10.aspx

51- رشيد باكرمان، منتديات الحوار الجامعية السياسية (2013)
https://ahmedwhban.com/aforum/viewtopic.php?t.391

52- وكالة الانباء السعودية، https//www.spa.gov.sa/viewfullstory.ph? lang

53- عداء وحروب بالوكالة في تاريخ العلاقات السعودية الايرانية (DW، 2016)
https://m.dw.com/ar/-18957626

54- روسيا اليوم، https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle-
/east/1015740/amp

55- فرانس 24، https://www.france24.com/ar/20190918

56- تحالف حماية الخليج يبدأ مهامه من البحرين، (العين الاخبارية)،
https://google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/gulf-navigation-
proection-alliance-begins-missipn

57- Cnn بالعربية، https://arabic.cnn.com/middle-
east/2017/05/03/saudi-mohammed-ben-salman-relationship-iran

58- العلاقات السعودية الايرانية توتر له تاريخ، (الجزيرة،2016)،
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclop
edia/events/2016/01/6

59- مجلة رحلة
Https://www.rhalaa.com/2016-08/saudi-arabia-mapk?m=1

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

الاهداء

مقدمة I

1- أهداف الدراسة: II

2- أهمية الدراسة: II

3- الحدود المكانية والزمانية: III

4- الاشكالية: III

5- فرضيات الدراسة: IV

6- الإطار المنهجي: IV

7- الإطار النظري: V

8- الدراسات السابقة: V

9- تقسيم الدراسة: VI

الفصل الأول السياسة الخارجية السعودية (مبادئ ومحددات وأهداف)

تمهيد الفصل:..... 10

المبحث الاول: مبادئ السياسة الخارجية السعودية 11

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية السعودية 11

المبحث الثاني: دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجة السعودية 16

المطلب الاول: الهياكل الرسمية في صناعة القرار الخارجية 16

المطلب الثاني: الهياكل الغير رسمية في صناعة القرار الخارجي 19

المبحث الثالث: محددات السياسية الخارجية السعودية 23

المطلب الاول: المحددات الداخلية 23

المطلب الثاني: المحددات الخارجية 32

المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية السعودية 37

المطلب الاول: الاهداف القريبة 38

المطلب الثاني: الاهداف بعيدة المدى 39

استنتاجات الفصل: 40

الفصل الثاني السياسة الخارجية السعودية بعد 2015 اتجاه إيران

تمهيد الفصل الثاني: 42

المبحث الأول: جيوبوليتيكة إيران والعلاقات السعودية الإيرانية.....43

المطلب الأول: جيوبوليتكية إيران 43

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الايرانية 48

المطلب الثالث: مؤثرات في العلاقات السعودية الايرانية 54

المبحث الثاني: المواقف السعودية من التدخلات الايرانية في الشأن العربي 57

المطلب الأول: تجاه العراق 57

المطلب الثاني: تجاه سوريا 58

المطلب الثالث: اتجاه اليمن 61

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية 64

المطلب الأول: الصدام المباشر 64

المطلب الثاني: سيناريو الحرب الباردة 67

المطلب الثالث: سيناريو التوافق 68

استنتاجات الفصل الثاني 70

الخاتمة 72

الملاحق 75

قائمة المصادر والمراجع 79

فهرس المحتويات.....86